مصر
فلسطين
سوريا
اليمن
ليبيا
تونس

الحقوق الرقمية في دول الربيع العربي

التقرير السنوي الثاني للشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان عام ٢٠٢٣

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

تصميم غلاف

محمد عبود

إنفوجراف وبيانات

د. ياسر الناغي

تحرير

د. ولاء الناغي

إشراف

أ.محمود بسيوني

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

الفهرس

مقدمة	4
الحقوق الرقمية ..ما بين الحرية والخصوصية فى عصر التقنية	5
مصر	12
فلسطين	33
سوريا	41
ليبيا	46
تونس	53
اليمن	58
التوصيات	63
المراجع	65

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

مقـدمة

تصدر الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان تقريرها السنوى الثانى عن حالة الحقوق الرقمية فى دول الربيع العربي ويتضمن رصدا قام به باحثي المؤسسة ربما يقدم لأول مرة عن حالة الحقوق الرقمية فى دول مصر وفلسطين وتونس وليبيا واليمن وسوريا ، خاصة وأن الحق فى حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة لازالت تعاني من قيود تشريعية ومجتمعية تصاعدت مع ظهور التقنيات الرقمية وما تمثلة من خطر على الحقوق الرقمية للمواطنين واتساع نطاق الهجمات السيبرانية التى تستهدف قطاعات تقديم الخدمات الاساسية للناس .

وتسعى الشبكة من هذا التقرير الى توسيع دائرة النقاش العام حول الحقوق الرقمية خاصة فى ظل التصاعد فى الجرائم الالكترونية وسيطرة شركات التقنية على البيانات الشخصية لمستخدميها وتوظيفها دون استئذان أصحابها واتساع نطاق جرائم التنمر والابتزاز على الفضاء الالكتروني وهو ما يهدد ذلك الفضاء بتحوله الى مكان غير آمن للنساء .

وعلى الرغم من استحواذ الحقوق الرقمية على اهتمام الباحثين عند اعداد التقرير الا ان عملية قتل الصحفية الفلسطينية شرين ابو عاقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعاد دق اجراس الانذار ضد استهداف الصحفيين ولجوء سلطات الاحتلال الى سلاح القتل من إسكات صوت الصحافة ومنعها بالقوة الغاشمة من نقل الحقيقة .

محمود بسيونى

رئيس الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الانسان

الحقوق الرقمية ..ما بين الحرية والخصوصية فى عصر التقنية

شهد مجال حقوق الإنسان متغيرات عديدة خلال السنوات الماضية ، فالتطور الحاصل في التقنية دفع الأمم المتحدة وآليات حقوق الانسان وكثير من النشطاء والحقوقيين حول العالم الى محاولة ربط مبادىء حقوق الانسان بما يجري من تطور تقني ربما يعطى للإنسان حقوق لم تكن معروفة عند وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق فى الوصول الى خدمة الانترنت وما فرضه انتشار وتوغل شبكات التواصل الاجتماعى من تغول على حق الانسان فى الخصوصية .

ومع تقدم ما ثورة البيانات والبنية التحتية للبيانات وعمليات المراقبة الشاملة لتفاعلات وتفضيلات المستخدمين وكذلك نشاط الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المختلفة يصبح من العبث المطالبة بسن تشريعات وقوانين داخلية تحافظ على خصوصية المستخدمين في الوقت التي أصبحت المقايضات مقبولة إلى حد ما لدي المستخدم جعلته يتنازل عن كثير من بياناته مقابل الحصول على تطبيقات مجانية تحتكرها دول متقدمة .

وعلى الرغم من فرض العديد من التشريعات الداخلية لحماية الخصوصية الرقمية و إخضاع هذه الحماية للنصوص العقابية والإجرائية إلا أن توفير النصوص الفاعلة التي تواجه التعدي على خصوصية المستخدم ومؤسسات الدولة مازالت قاصرة عندما يتعلق الأمر بالاعتداءات من أشخاص خارج الوطن.وهو الأمر الذي يتطلب مواجهة التهديدات الخارجية بكثير من التضافر والتعاون الدولي وفرض قوانين دولية من شأنها إحكام السيطرة على تجاوزات وانتهاكات الفضاء السيبراني وتمكن الدول من مواجهة الجريمة الإلكترونية العابرة لحدودها .

ذلك الخلل ما بين التقدم الرقمى و حقوق الإنسان زاد من أهمية المعرفة في المنطقة العربية بحقوق الإنسان الرقمية وفى مقدمتها الحق فى الخصوصية من أبرز المجالات الحديثة وكان لظهورها عام 2018 دوى شديد في الأوساط الحقوقية لانها فتحت الباب لتطوير كبير فى النظر لمبادىء حقوق الانسان ، تواكب التطور التكنولوجي الحاصل والثورة التقنية في تطبيقات الذكاء الصناعى وظهور تقنيات الديب فيك او التزييف العميق وإستخدامه على نطاق واسع فى تصوير المشاهير وتقديمهم للناس بصورة مختلفة عن الحقيقة وهو ما أثار قلق البعض من إستخدامه في البرامج .

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

تطور الذكاء الإصطناعي قادم من الخيال فقد نمت هذه التكنولوجيا بشكل كبير على أرض الواقع حتى أصبحت أداة رئيسية تدخل في صلب جميع القطاعات و خرج الذكاء الاصطناعى من مختبرات البحوث ومن صفحات روايات الخيال العلمي، ليصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية ومع الوقت سيصبح إستخدامنا للذكاء الاصطناعي متأصل من أجل الصالح العام للمجتمع.

ما بين الحرية والخصوصية تبحث الأوساط الحقوقية عن مخرج خاصة وأن التقدم التكنولوجي دعم قدرة الإنسان في الوصول الى حقوقه المختلفة سواء بالمعرفة أو بالممارسة إلا أن التأثيرات الجانبية للتقدم التقني أصبحت تهدد غالبية الناس حقوق العالم على اثر تصاعد الجرائم الالكترونية العابرة للدول مثل انتشار جرائم النصب والاحتيال عبر وسائل التواصل وتعطيل الهاكرز للموانئ والمواصلات وهو ما هدد حق الإنسان في التنقل وغل يد الحكومات عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطن .

وترى الأمم المتحدة أن التكنولوجيات التي تستخدم البيانات استخدامًا كثيفًا، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تساهم في إقامة بيئة رقمية تزداد فيها قدرة الدول ومؤسسات الأعمال على مراقبة سلوك الناس وتحليله وتوقّعه، بل والتلاعب به أيضًا إلى حد غير مسبوق. وتنطوي هذه التطورات التكنولوجية على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى الكرامة الإنسانية والاستقلالية والخصوصية وممارسة حقوق الإنسان بوجه عام، إذا ما تمَّ تطبيقها من دون ضمانات فعالة.

كل هذه العوامل دفعت الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تنظيم عدد من الجلسات التشاورية مع خبراء ونشرت تقارير لاستطلاع التحديات التي يواجهها الحق في الخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى في العصر الرقمي .

و في عام 2018 أطلقت المفوضية السامية مصطلح "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي "عبر تقرير استعرض كيف يمكن معالجة بعض التحديات الملحة التي يواجهها الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، ويسلط الضوء على أهم الاتجاهات الحالية، ويتناول التزامات الدول ومؤسسات الأعمال والضمانات ومسألة المراقبة. ويحدد التقرير العناصر الأساسية للأطر الخاصة بخصوصية البيانات، التي ينبغي على الدول ومؤسسات الأعمال اعتمادها.

وقال التقرير أن التكنولوجيات الرقمية توفر وسيلة جديدة لمناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها وممارستها والتأثير على جميع أنواع الحقوق، المدنية والسياسية منها، بالإضافة إلى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كما تصقل كيف يصل الناس إلى المعلومات ويشاركونها، وكيف يكوّنون آرائهم، ويناقشون، وكيف تتمّ تعبئتهم, حيث أحدثت التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة على "الساحة العامة". ولكنها تُستخدم أيضًا لقمع الحقوق والحد منها وانتهاكها، من خلال المراقبة مثلاً والرقابة والمضايقات عبر الإنترنت والتحيز الخوارزمي وأتمتة عملية صنع القرار كما يؤثر سوء استخدام التكنولوجيات الرقمية أيضًا بشكل غير متناسب على الأفراد والجماعات المهمشة، ما يؤدي إلى عدم المساواة والتمييز، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعية.

ودعا التقرير الى المزيد من الرقابة والشفافية والمساءلة، مؤكدا على أهمية إذكاء الوعي العام ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما ضمان مشاركة الأكثر تأثرًا بالتحول الرقمي.

وركز تقرير المفوضية الخاص بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي (2021)على الآثار متعددة الأوجه للاستخدام المتزايد بشكل مطرد للذكاء الاصطناعي (AI) على التمتع بالحق في الخصوصية والحقوق المرتبطة به.

وشدد على الحاجة الملحة لوقف بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطرًا جسيمًا على حقوق الإنسان حتى يتم وضع الضمانات المناسبة. كما يدعو إلى حظر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما ناقشت المفوضية تأثير التقنيات الجديدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التجمعات، بما في ذلك الاحتجاجات السلمية (2020)

من بين جوانب أخرى، ناقش هذا التقرير آثار ممارسات المراقبة المختلفة على حقوق الإنسان ويدعو إلى وقف استخدام تقنية التعرف على الوجه في سياق التجمعات السلمية.

خريطة طريق أمين عام الأمم المتحدة للتعاون الرقمي

رسم التقرير الصادر عن أنطونيو غوتيريشامين عام الأمم المتحدة عن تصور الأمم المتحدة للجهد الرقمى المطلوب من اجل تعزيز التعاون الدولى فى ذلك المجال خارطة طريق يؤدّي فيها جميع أصحاب المصلحة دورًا في النهوض بعالم رقمي أكثر أمانًا وإنصافًا. ويعتَبِر التقرير ضمان حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي أحد مجالات التركيز الأساسية الثمانية لخارطة الطريق بناء على توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام الذي شكل في الفترة 2018-2019، واسترشاداً كذلك بسلسلة مناقشات المائدة المستديرة التي عقدت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والأوساط التقنية، وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، يزمع اتخاذ مجموعة الإجراءات التالية:

1- تحقيق الاتصال الإلكتروني العالمي بحلول عام 2030

2- الارتقاء بالمنافع العامة الرقمية من أجل تهيئة عالم أكثر إنصافا

3- كفالة الشمول الرقمي للجميع، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفا

4- تعزيز بناء القدرات الرقمية

5- كفالة حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي

6- دعم التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي

لا تتاح حاليا إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت إلا لنصف سكان العالم. وينبغي أن توفر لكل فرد، بحلول عام 2030، إمكانية الوصول بشكل آمن وميسور التكلفة إلى الإنترنت، بما في ذلك استخدام الخدمات الممَكنة رقميا استخداما هادفا، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

ودعت الامم المتحدة الى بذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي من أجل تشجيع توفير المنافع العامة الرقمية والاستثمار فيها: البرمجيات مفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، والمعايير المفتوحة، والمحتويات المفتوحة. ويجب أن تلتزم هذه المنافع العامة الرقمية بالقوانين المتعلقة بالخصوصية وغير ذلك من القوانين السارية وبالممارسات الفضلى، وألا يكون فيها ضرر، وأن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتسعى الامم المتحدة الى كفالة الشمول الرقمي للجميع، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفا حيث ترى أن الفجوات الرقمية وتضخم أوجه عدم المساواة القائمة على كل من المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والفجوة الجنسانية في استخدام الإنترنت على الصعيد العالمي أصبحت تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان حيث أن عدد مستخدمي الإنترنت من الرجال يزيد في بلدين من كل ثلاثة بلدان عن عددهم من النساء.

كما تحرم العديد من البلدان والمواطنين من قدرات ومهارات لها أهمية حاسمة في العصر الرقمي وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن توجه أنشطة بناء القدرات أكثر بحسب الاحتياجات، وأن توضع بحسب الظروف الفردية والوطنية، وأن تنسق على نحو أفضل على الصعيد العالمي.

و تتيح التكنولوجيات الرقمية وسائل جديدة لممارسة حقوق الإنسان، ولكنها تستخدم في حالات كثيرة جدا لانتهاك حقوق الإنسان. وينبغي وضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية والتشريعات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها. وتثير مسائل حماية البيانات، والهوية الرقمية، واستخدام تكنولوجيات المراقبة، والتحرش باستخدام الإنترنت، وإدارة المحتويات شواغل خاصة في هذا الصدد.

يجلب الذكاء الاصطناعي بالتأكيد فوائد هائلة يضفيها على العصر الرقمي، غير أنه يمكن أيضا أن يمس بسلامة وإرادة المستخدمين في العالم بأسره. وثمة حاجة إلى تعزيز جهود أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة في سبيل التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي من أجل الإسهام في بناء القدرة العالمية على تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي على نحو قائم على مبادئ الثقة وحقوق الإنسان والسلامة والاستدامة وتعزيز السلام.

من الضروري حماية التكنولوجيات الرقمية التي تدعم الوظائف والبنى التحتية المجتمعية الأساسية، بما في ذلك دعم الحصول على الغذاء والماء والسكن والطاقة والرعاية الصحية والنقل. يمكن أن يسهم وضع بيان موسع وشامل تقره جميع الدول الأعضاء ويبين عناصر التفاهم المشترك فيما يتعلق بالثقة والأمن الرقميين في صياغة رؤية مشتركة للتعاون الرقمي يستند إلى القيم العالمية.

وفى الحقيقة فإن التعاون الرقمي العالمي تتخلله فجوات واسعة، حيث تدرج مسائل التكنولوجيا الرقمية على جدول الأعمال السياسي في أدنى المراتب في أحيان كثيرة ، وحتى في الحالات التي تبذل فيها مساعي التعاون، كثيرا ما تكون مجزأة ومفتقرة لنتائج عملية أو لعمليات متابعة سليمة. ويجب، كنقطة بداية، تعزيز منتدى إدارة الإنترنت من أجل جعله أكثر قدرة على التجاوب مع المسائل الرقمية الراهنة وأوثق صلة بها.

وكانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد حذرت من ان التطور التقنى تسبب فى بعض الحالات الى انتهاك الحق في الخصوصية بطرق وبوتيرة لم نشهد مثيلهما يومًا و يتم جمع البيانات عن حياتنا الشخصية وتخزينها واستغلالها بعدة طرق، وبشكل مخيف ومن دون أن ندرك حتّى.

وباستطاعة المجرمين الذين يصلون إلى هذه المعلومات الحساسة أن يقلبون حياة الناس رأسًا على عقب وعبر استخدام أدوات وبرامج تجسس معقدة، تُخضِع الجهات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية الأفراد للمراقبة التعسفية.

وغالبًا ما يتمّ تصميم التكنولوجيات الجديدة والناشئة من قبل الرجال ولهم، مع استبعاد خبرات النساء وتجاربهن وأولوياتهن، ومن دون مراعاة الضرر الذي تلحقه هذه التكنولوجيات بالمرأة.

و قد أدى الازدهار الصارخ لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، من دون تنظيمه بما يكفي عبر فرض حواجز للحماية، إلى انتكاسات مروعة في مجال حقوق الإنسان. فحرم التحيز الخوارزمي الناس من الخدمات الاجتماعية ومن الوصول إلى العمالة. كما اتُّهم أشخاص أبرياء بارتكاب جرائم بسبب أنظمة التعرف على الوجه غير الدقيقة. وحُرم المنحدرون من أصل أفريقي من الرعاية الطبية بسبب البيانات التي تعكس افتراضات عنصرية متجذّرة.

وفيما يمكن أن يعمل الذكاء الاصطناعي أيضًا كقوة لصنع الخير، تم تصميم العديد من الخدمات والأدوات بطرق تجعل من الصعب أو حتى من المستحيل على الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها، وهو انتهاك واضح لحق الإنسان في الوصول إلى المعلومات. ندرك جميعنا أنّ هناك معايير تجعل الصفحات الإلكترونية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، لذلك دعونا نستخدمها.

و في عام 2021، طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوضية السامية أن تحلل المعايير التقنية الخاصة بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وعلاقتها مع حقوق الإنسان وحتى الآن يتمّ بذل الكثير من الجهود من أجل تعزيز أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك توصية العام 2021 الصادرة عن اليونسكو، التي تحثّ الدول الأعضاء على ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية والتشريعات الخاصة بتطوير واستخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ودمجه مع معايير حقوق الإنسان .

مصر

شهدت حالة حقوق الإنسان في مصر تحديات عديدة ، وتأثرت خلال السنوات الاخيرة بالظروف الاقتصادية والحرب على الإرهاب ومخاطر الزيادة السكانية ، وعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط ، لكن الصورة بدأت فى التحسن بعد إعلان الدولة عن إنهاء حالة الطوارئ والإعلان عن استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تمت صياغتها بنهج تشاركي بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان ، وتبعها الإعلان عن الحوار الوطني بمشاركة كل الأحزاب السياسية واعادة تشكيل لجنة للعفو الرئاسى التى أحدثت إنفراجه في ملف المحبوسين .

وقد لاقت هذه الخطوات الغير مسبوقة استحسان الدول الأعضاء ال٤٧ بالمجلس الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي تابعت مجهودات الدولة المصرية وحرصها على تنفيذ التوصيات التي قُدمت لها من الدول الأعضاء خلال آليات العرض الدوري الشامل في ٢٠١٩ وعلى رأس هذه التوصيات الإفراج عن السجناء على خلفية سياسية .

بالاضافة إعلان تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان خطوة هامة على صعيد إعادة التواصل مع المجتمع الدولي والمفوضية السامية وتعد أحد أهم آليات التواصل مع المجتمع الدولي وهي آليات المجالس الوطنية المتخصصة والتي لها دورا كبيرا في متابعة حالة حقوق الإنسان في مصر لحقوق الإنسان ونقل التطورات الحقوقية بشكل سريع ومحايد مع أهمية إعادة تفعيل عمل اللجان الفرعية التي تعمل بالتوازي مع اللجان العاملة في المفوضية السامية .

وقد أحدثت هذه الإجراءات تقدما مهما فى حالة حقوق الإنسان وضمنت تطور الحقوق المدنية والسياسة وساهمت بشكل كبير في تحسين وترسيخ أحد أهم ركائز حقوق الإنسان وهو ملف الحقوق والحريات وجاءت تلك النتائج من خلال الحوار الوطني مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني مع الدولة ووضعت فيه سياسية طويلة المدى لتحسين أوضاع السجون والسجناء وإعادة تأهيلهم مع استمرار عمل لجنة العفو الرئاسي ضمن هذه المنظومة في دراسة ملفات السجناء والإفراج عنهم تباعا وهو أمر ايجابي جدا يجعل مصر من أوائل الدول في المنطقة التي اتخذت مبادرة جدية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام وأوضاع السجناء بشكل خاص.

وقد شكلت لجنة "العفو الرئاسي" لأول مرة عام 2018 كأحد مخرجات "المؤتمر الوطني للشباب" الذي عقد في مدينة شرم الشيخ عام 2017، وكانت مهمتها مراجعة كافة ملفات وقضايا المحبوسين احتياطياً من السياسيين غير المتورطين في أي أعمال عنف، ليتم الإفراج عنهم بقرار جمهوري من رئيس الدولة وفقاً (للمادة 155) من الدستور المصري التي تنص على أن "لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأي مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون يُقرّ بموافقة غالبية أعضاء مجلس النواب"، وفي 24 أبريل 2022 وخلال حضور الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" إفطار الأسرة المصرية أعلن عن بدء "حوار وطني" دعا إليه كافة القوى الوطنية المصرية، وإعادة التشكيل الثاني للجنة العفو ، وهو ما حظي بترحيب كبير من كافة الأوساط السياسية المصرية لاسيما الأحزاب والشخصيات المعارضة حيث وصفوا القرار بخطوة على طريق الإصلاح الديمقراطي والسياسي، وتعاونت مع لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب أو الشيوخ، وإرسال الطلبات للجنة شكاوى المجلس القومي لحقوق الإنسان وأعضاء لجنة العفو الرئاسي.

وكان للجنه عدد من التأثيرات الايجابية من بينها دعم عملية الإصلاح السياسي حيث أكدت عمليات الإفراج المتتالية عن المحبوسين السياسيين خلال عام 2022 والتي تم استكمالها مع مطلع العام الحالي 2023 وبلغت اكثر من الف حالة، جدية الدولة في عملية الإصلاح السياسي، حيث بدأت الدولة نفسها بمراجعة قراراتها وإجراءاتها تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من العمل السياسي بمصر، تتوافق مع متطلبات المجتمع المصري.

وكذلك تحسين أوضاع الحقوق المدنية والسياسية حيث يأتى الإفراج عن المسجونين في إطار تفعيل جهود الدولة لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، كما يمثل تفعيلا لمبادىء الشفافية والعدالة القانونية، وتعكس الرغبة المجتمعية في احتواء أبنائها ودمجهم في المجتمع وخاصة ممن لم يتورطوا في أعمال عنف وإرهاب، وهذا يخلق حالة من الاستقرار الداخلي والخارجي باعتبار مصر الركيزة الأهم لاستقرار منطقة الشرق الأوسط .

كما ظهرت مبادرات من المجتمع المدني لإدماج المفرج عنهم وتحرك تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين بإنشاء لجنة للدمج والتأهيل وعملها على إعادة المفرج عنهم لأعمالهم وجامعاتهم لاستكمال تعليمهم ، حتى لا يتركوا "فريسة لظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وقد نجحت في بالفعل في إعادة حالات بالفعل إلى أعمالهم وهي إشارة مهمة لنجاح الآليات الوطنية عبر أدوات التفاوض الاجتماعي في حل ازمة المحبوسين فى قضايا رأي .

المؤشر الايجابي الآخر هو تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتطوير سياسات وتوجهات الدولة في التعامل مع الملفات ذات الصلة لتعزيز احترام جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقوم بتعزيز الحريات، على 4 محاور رئيسية، تتكامل مع بعضها البعض، وهي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، والتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال عمل اللجنة والافراج المستمر عن المحبوسين فإن ذلك يعد تطبيقا للاستراتيجية حيث أنه يضمن حرية الفرد وحرية عمله السياسي، ويمثل تطبيقا لمفهوم أشمل لحقوق الإنسان .

و تزامن الإعلان عن إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي مع الإعلان عن الحوار الوطنى لأن لها انعكاس كبير على تهيئة الأجواء لحالة من الحوار السياسي الوطني الفعال والمثمر للخروج بأفضل النتائج، وذلك عبر مد جسور الثقة بين الدولة ومؤسساتها والمعارضة السياسية السلمية بمختلف تياراتها شريطة عدم تورط أيا منها في أي أعمال عنف، وهذا سيؤدي لتنوع وإثراء الحوار الوطني والحياة السياسية المصرية بصفة عامة حال مشاركة تلك الشخصيات فيها .

وقد حددت لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة المنبثقة عن المحور السياسى فى الحوار الوطنى، وهى سبع موضوعات من بينها أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل ، واللوائح المنظمة لمراكز الاحتجاز والإشراف القضائي ، بالاضافة الى تعديل أحكام الحبس الاحتياطي وتقييد الحرية وقواعد التعويض عنهما والتحفظ على أموالهم والمنع من السفر، استئناف الجنايات، وحماية الشهود والمبلغين، وحرية التعبير والرأي (أحكام حرية وسائل الإعلام والصحافة واستقلالها وحيادها وتعددها والعقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، وقانون حرية تداول المعلومات)، و قواعد وأحكام تشجيع التفاعل بين الجماعة الأكاديمية المصرية ونظيرتها في الخارج، وحرية البحث العلمي ومتطلباته، والعقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، الإبداع وحرية الرأي، و إنشاء مفوضية مستقلة للقضاء على التمييز.

اختيار تلك الموضوعات الجدلية يعكس جدية تعامل الحوار الوطنى مع الموضوعات التي اتفقت عليها الاحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان وهى ضرورة تعديل أحكام الحبس الاحتياطي وتقييد الحرية وقواعد التعويض عنهما والتحفظ على أموالهم والمنع من السفر، استئناف الجنايات، وحماية الشهود والمبلغين كلها ملفات كان للمجتمع المصرى مطالبات بتعديلها حتى تتوافق مع المعايير الدولية وتحقق المأمول منها وضمان تطبيق العدالة .

أما فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي وحرية وسائل الإعلام والصحافة واستقلالها وحيادها فهناك اتفاق عام على ضرورة صدور قانون لتداول المعلومات يضمن للصحفيين الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية وتُحقق للمواطن القدرة على الوصول الى المعلومات الصحيحة ، بالاضافة إلى العمل على تنقية التشريعات المصرية من العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر .

إن مسار حقوق الإنسان المتصاعد في مصر يواجه تحديات تؤثر على حالة حقوق الإنسان من بينها ملف المحبوسين وعدم وجود تشريعات تمنع الحبس الاحتياطي طويل المدى وتأخر صدور تداول المعلومات إلا أن طرحها على الحوار الوطنى والعمل المتصاعد للجنة العفو الرئاسى يشير إلى أن مصر تستجيب للمطالبات الدولية والمحلية بتحسين أوضاع حقوق الإنسان

لازالت المعرفة بحقوق الانسان الرقمية متراجعة في ظل اجتذاب المناحي الأخرى لمجالات حقوق الإنسان الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين والناشطين ، وهو ما ألفت نظر فريقنا الرصدى عند إعداد تقرير مصر ، على الرغم من تعدد الانتهاكات مع التطور التكنولوجي وزيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي والاهتمام بها كميدان للتسلية والتواصل الا انها تحولت فى وقت قريب الى مصدر لتكسب بعض الشخصيات عبر مشاركه أحداث يومهم الخاصة مع متابعين واستغلال عدد من السيدات لذلك الاهتمام وعرض تفاصيل يومية تحتوى على مواد اباحية وتوجيه جهات التحقيق لهم اتهامات تتعلق بالاتجار بالبشر.

"الاتجار فى الخصوصية " لم تكن الانتهاك الوحيد ، يسبقها التنمر الإلكتروني الذي يشكل أخطر الانتهاكات فى مجال الحقوق الرقمية ، لأنه يتغذى على الشخص الأضعف، ويؤدي إلى أضرار معنوية جسيمة قد تدفع الشخص إلى الانتحار، كما أنه لا يصيب الشخص المتنمر عليه فقط بل تتسع الدائره لتشمل أحباؤه وأقاربه وكل من حوله.

ومؤخرا، برزت حادثتان لضحايا تنمر كان لهما صدى واسع، وهما: حادثة معلمة المنصورة، وحادثة انتحار فتاة الغربية بسنت خالد، ضحية الابتزاز الإلكتروني.

كما وصل الامر الى ابناء الفنانين وبحسب تحقيق نشرته صحيفة المصرى اليوم فقد تعرضت الفنانة يسرا اللوزي، التي وصفت منذ ساعات من أحد المُتابعين بـ«أم الطرشة»، في إشارة إلى ابنتها الأولى داليدا التي ولدت غير قادرة على السمع في عام 2017، تلك الكلمات التي رفضت الفنانة والأم تجاهلها مُلقنة إياه درسًا حول أهمية الصُم مجتمعًا.

وقبلهما، كانت ابنتا الفنان شريف منير، فريدة وكاميليا، بعد أن قرر «منير» تقديم الفتاتان في لقطة ويجلسان بعفوية في المنزل، واللذان لم يطلا كثيرًا على الجمهور، واحدة تتمدد على السرير والثانية تستقر بجوارها، قائلًا: «فريدة شريف منير، اللي قاعدة، كاميليا شريف منير اللي نايمة»، دقائق وينفتح باب لا ينسد من الشتائم والعبارات الجارحة، فيتخذ موقفًا سريعًا بحذف الصورة، متراجعًا عن تصرفة «حسن النية» حسب وصفه.

وعاد يبعث برسالته، موضحًا مقدار الإيذاء النفسي، الذي لحق بالفتاتان إثر تضخيم ردّات الفعل والهجوم المباشر على الصغيرتان: «الإفراط في حسن النية قد يكلفك الكثير»، وتابع: «بعد مانزّلت صورة بناتي، فريده ١٦ سنة وكاميليا ١٢ سنة، وشوفت تعليقات من ناس مرضى، جرحوا بناتي وجرحوني.. فمسحت الصورة». ولفت إلى أنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد أي مُتجاوز للحدود حتى إن وصلت للسجن.

ومنذ أشهر، تعرّض نجل الفنان محمد رمضان إلى التنمر، حيث تلقى «رمضان» كلمات ساخرة موجهة لابنه الصغير، بعلة وراثته لون البشر السمراء من الممثل، عوضًا عن انتمائه إلى أصحاب البشرة البيضاء مثل والدته المغربية الجنسية.

وهو ما دفع التعليق بالفنان إلى نشر الكلمات التهكمية «إسود زي أبوه، المصيبة أن ماحدث في عياله في جمال أمهم ولا لونها». ورد الفنان على تهكمها: «فخور بلوني ولون أبويا وأولادي اللي ربنا خلقه.. ومبسوط أن ولادي هيطلعوا ضد العنصرية والدليل أن أمهم وأبوهم لونين مختلفين عن بعض».

أشكال التنمر لم تطل «رمضان» فقط، وقبل أيام من واقعة التنمر تلك، كشفت الفنانة إيمان العاصي عن مضايقات تتعرّض لها ابنتها الوحيدة، ريتال، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين لا تستوعب «العاصي» الأسباب الحقيقية وراء الشحنات من الغضب التي يسلطها البعض تجاه الآخرين وخاصة الأطفال.

وقالت، أثناء تعليقها على «بوست» يبث حالة من الاحباط واليأس في وجه الفنان رامي جمال، عن طريق تذكيره بمرضه بـ«البهاق»، وتقول «العاصي» في محاولة للتخفيف عنه تأثير تنمر إحدى المتابعات من التركيز على إطلاق أحدث ألبوماته الغنائية، وتناسيه المرض الذي أصابه: «أقل من أنك تعمل بوست (دا أنا بنتي العيلة الصغيرة مش سايبنها في حالها)».

كما دخل الشقيقان أحمد وكريم فهمي، في صراعات إلكترونية ومشاجرات معًا، مُتصديين لموجة من التنمر لحقت بالطفلتان ابنتا الفنان كريم فهمي، بعد نشر صورة من زفاف شقيقة الأكبر أحمد على الفنانة هنا الزاهد.

وكانت صورة عائلية تضم زوجة كريم وابنتيه، لكن سرعان ما تدافعت الكلمات الساخرة من خصلات شعر الطفلتان، كاميليا وناعومي، إذ تتسمان بالشعر المجعد، حينها واجه أحمد بدلًا من شقيقه أي تعليقات أزعجته إما بالود أو بالسباب والعنف.

وجاءت أول عبارات «كريم»، على الصورة: «أهم ناس مش ناقص غير جميلة وأبويا وأمي»، وبعد الانتقادات بكثافة، اختلف مسار الرد للفنان، وقال ممتعضًا: «السوشيال ميديا بقت مستنقع واكتشفت إن فيه ناس كتير أوي محتاجة تربية للأسف وده اللي شفتوا من بعض الكومنتات في الصورة اللي فاتت».

في حين استكمل أحمد، فعلّق: «أنا طول عمرى بقول عندكم حق إنى بتعصب زيادة لكن المرة دى مش هسمح لواحدة زي دي تتكلم عن طفلة وتقول شعرها سلك مواعين».

يسبقهما، تنمر طال ابنة الفنانة رانيا يوسف، في يونيو 2019، بعد احتفال الفنانة بتخرج ابنتها الكبرى، ياسمين، وتعبيرها عن سعادتها بنشر صورهما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتقول لها: «إلى ابنتي الغالية جيسي. أتذكر خطوتك الأولى، يومك الأول في المدرسة وأول يوم لك في الثانوية. وأشعر بأن لدي عروساً جميلة، قوية وشابة ذكية... أنا فخورة بك وبإنجازاتك».

وأضافت: «أثق بأنك ستواصلين تحقيق المزيد من النجاح. حظاً موفقاً في مغامراتك المقبلة... مبروك التخرج»، لكن تتفاجئ بتدفق وابل من التعليقات المُزعجة بسبب وزن الفتاة الزائد، ووصفت بـ «المصارعة» حتى أن «يوسف»، قيل عنها أنها تبدو هي الابنة الصغرى بين ابنتيها بسبب وزنهما.. ورد فعل «يوسف» كان بتجاهل التعليقات مُنغمسة في فرحتها بتخرج ابنتها.

وتعرضت الابنة الكبرى للفنان تامر حسني إلى التنمر، على طريقة ابن «رمضان»، بعد ظهورها في حفل مع والدها ووالدتها، الفنانة المعتزلة بسمة بوسيل، في حفل لـ«حسني» بالساحل الشمالي، للاحتفال بإطلاق ألبومه الغنائي «عيش بشوقك»، 2018.

وحلت تجلس بجوار «بوسيل»، لذا التقطت الكاميرات ملامحها بوضوح، وظهرت تتشابه مع والدها أكثر من «بوسيل»، ثم صعدت إلى المسرح وأخفا الثنائي ملامحها بوضع «ماسك» على العينين.

لكن بمجرد انتهاء الحفل، وانتشار الصور انهالت عبارات ساخرة، رغم أن «حسني» قلما يظهر أبنائه الثلاثة، تاليا، وهي الأكبر، وأمايا وآدم، إلا أن هذه المرة الأولى لتاليا أمام الجمهور لم تمر مرور الكرام، ولم يتكرر حلولها بشكل علني مع الوالدين، فلا تظهر أو شقيقيها أمام الكاميرات حتى الآن.

في المقابل، لم تسلم ابنة الفنان عمرو دياب، جنا، من الانتقادات والسخرية من ملابسها وتصرفاتها الجريئة، فيما حصلت ابنة الفنانة علا غانم على نصيبها من الاتهامات ذاتها، بين المُنتقدين والمتهكمين، فهي تسعى إلى مشاركة أصدقائها أنشطتها ونجحاتها، لكن دون النجاح في الاختفاء عن أعين جمهور والدتها.

حتى أن أكثر أبناء الفنانات شهرة بـ«طيبتها ولطفها»، شام الذهبي ابنة الفنانة أصالة، رُفضت تصرفاتها العفوية في منزلها وتتمايل مع الموسيقى بخفة وتضحك، وبصورة لاذعة تلّقت السخرية مُتهمين إياها منذ أشهر بـ«ثقيلة الدم» وليس في تصرفاتها أي مرح.

وخلال مشاركتها في فعاليات الدورة 67 للجنة وضعية المرأة بالأمم المتحدة «CSW67» بنيويورك، تحدثت الدكتورة مايا مرسى رئيسة المجلس القومى للمرأة ورئيسة وفد مصر المشارك في المائدة المستديرة الوزارية بعنوان «تعزيز الابتكار الشامل والتغيير التكنولوجي لتمكين النساء والفتيات وخلق مساحات رقمية أكثر أمانًا».

حيث أوضحت الدكتورة مايا مرسي أن الجرائم الإلكترونية والتكنولوجية ضد النساء والفتيات سوف تؤدي إلى رد فعل عكسي وعنيف على تمكين المرأة، كما أنها تشكل عائقًا أمام مشاركتها المتساوية والفعالة، مما يؤدي إلى عدم تشجيع النساء والفتيات على تولي مناصب قيادية ومواقع صنع القرار، مؤكدة أن أشكال العنف السيبراني ضد النساء والفتيات تشمل انتهاك الخصوصية، والتمييز، والتشهير، وخطاب الكراهية، والمطاردة الإلكترونية، والتنمر الإلكتروني، والمعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة، والتحريض على الكراهية.

وأضافت الدكتورة مايا مرسي أن مصر بالشراكة مع يونيسف أجرت سلسلة من المناقشات الجماعية المركزة مع الفتيات بهدف دراسة وفهم كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الرقمية على سلامتهن ورفاهيتهن، حيث أشارت الفتيات إلى المخاطر الإلكترونية التي يتعرضن لها مثل سرقة الهوية وما يصاحبها من شعور بالاكتئاب والتقليل من احترام الذات، وذلك من واقع تجاربهن الشخصية وتجارب أقرانهن.

كما أضافت رئيسة وفد مصر أن هناك تشريعات وطنية قوية في مصر تتناول السلامة الرقمية مثل قانون تنظيم الاتصالات (2003)، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (2018)، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر (2010)، كما يجرم الآن قانون العقوبات المصري «التنمر».

وأشارت الدكتورة مايا مرسي إلى الأطر المؤسسية المصرية لتعزيز الدعم المقدم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسي على الإنترنت وخارجه في السنوات الأخيرة، حيث توجد عدة قنوات للإبلاغ، مثل مكتب شكاوى المرأة، وخط نجدة الطفل، بالإضافة إلى الجهود المتزايدة المبذولة لرفع وعي النساء والفتيات والآباء والمعلمين بالمخاطر الإلكترونية وكيفية التخفيف منها كشكل من أشكال الوقاية، مشيرة إلى شراكة مصر مع منصات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وانستجرام ويوتيوب لمواجهة التنمر وضمان الأمان على الإنترنت.

وأشارت الدكتورة مايا مرسي إلى إطلاق مصر لإطار الاستثمار في الفتيات تحت رعاية السيدة انتصار السيسي «دوّي ونورة» بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تعليم الفتيات وتوعيتهن وتوجيههن وتمكينهن، مؤكدة على ضرورة الاستثمار في تغيير السلوك وحملات التوعية من أجل إنشاء مساحات رقمية أكثر أمانا، بالإضافة إلى استجابة شاملة تدمج حماية المرأة على الإنترنت في سياسات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وتشجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتصدى للعنف السيبراني من خلال تدابير وقائية مبتكرة، وتضمن وفاء الشركات ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية بمسؤولياتها، وذلك بهدف احترام حقوق المرأة.

فيما جدد الجدل حول قضية المواطنة الأوكرانية وما صاحب الإفراج عنها عقب انتشار فيديو ظهورها شبه عارية فى شرفة مسكنها الخاص بمنطقة التجمع الخامس الحديث عن فريضة غائبة فى مجتمعنا وهى التوقف عن التجسس والتطفل على الحياة الخاصة للناس ونشر ثقافة الحق فى الخصوصية كحق من حقوق الإنسان.

تلك الظاهرة الخطيرة صاحبت انتشار السوشيال ميديا ونشرت هوس التصوير ونشر المواد الخاصة بالحياة الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعى، رغم أنها تمس حياة الآخرين وتستخدم فى إطار التحريض أو لعب دور «حراس الفضيلة» والتفتيش فى النوايا وهى كلها أمور تتعارض تمامًا مع مبادئ حقوق الإنسان وقيمة احترام حرمة الحياة الخاصة كقيمة اجتماعية كفلها الدستور وما ترسخ فى الوجدان المصرى عن أن «البيوت أسرار» ولا يجوز التدخل فى شئون الآخرين.
لقد كان تصويرها والإبلاغ عنها انتهاكًا لحقها فى الخصوصية، ثم جاء الإفراج عنها تصحيحًا لوضع غريب وتصرف يتفق مع المبدأ القانونى والحقوق المستقر بضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة وعدم المساس باختيارات الآخرين الشخصية.

لقد أقر الدستور المصرى الحق فى الخصوصية فى عدد من مواده، حيث نصت المادة 57 على حرمة الحياة الخاصة وأنها مصونة لا تمس كما ذهب المشرع إلى أن للمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التى يبينها القانون.

و توسعت المادة 54 من الدستور فى حماية حرمة المنازل، فيما عدا حالات الخطر، والاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائى مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، ويجب تنبيه من فى المنازل عند دخولها أو تفتيشها، وإطلاعهم على الأمر الصادر فى هذا الشأن، واعتبر المشرع أى اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، ونص على حق المضرور فى إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر، وتكفل الدولة بحسب المادة تعويضًا عادلًا لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومى لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أى انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل فى الدعوى المدنية منضمًّا إلى المضرور بناء على طلبه.

ثم حددت المادة 99 من الدستور طريقة التعامل مع الضرر الواقع على الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاك حقهم فى الخصوصية، حيث أعطى النص لمن وقع ضرر عليه نتيجة للاعتداء على حياته الخاصة أن يُقيم الدعوى الجنائية بالطريق المباشر، ضد الشخص أو الجهة التى وقع انتهاك الحق فى الخصوصية بسببها، والنص صراحة على إمكانية إقامة الدعوى المُباشرة يُعطى الحق لمن وقع الضرر عليه، أن يتوجه مباشرة إلى المحكمة لإثبات الضرر الذى وقع عليه والمطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار، دون الحاجة إلى تقديم بلاغ إلى النيابة العامة التى يكون فى يدها سلطة إحالة الأمر إلى المحكمة أو التصرف فى التحقيق فى الواقعة بالحفظ، كما أدخل النص تعديلًا إضافيًّا يسمح للمجلس القومى لحقوق الإنسان بإبلاغ النيابة العامة عن أى انتهاك لهذه الحقوق، وأن يتدخل فى الدعوى المدنية منضمًّا إلى المضرور بناء على طلبه.

ورغم انحياز الدستور المصرى للحق فى الخصوصية فإن القوانين مازالت بعيدة عن توفير الحماية والردع المطلوب للمتطفلين، وهى عملية تحتاج إلى نقاش واسع وتعاون بين مجلسى النواب والشيوخ والمجلس القومى لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية حتى نصل إلى مواد تحافظ على الخصوصية وحرمة المنازل ولا تقيد حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والتفرقة بشكل دقيق بين التناول الصحفى لحياة المشاهير باعتبارهم شخصيات عامة وواجب الصحفى فى متابعة أخبارهم وبين حق المواطن العادى فى حماية خصوصيته وحياته الشخصية.

وظهرت فئة جديدة يمكن أن نطلق عليها «تجار الترند» وهؤلاء يقومون بتصوير حياته الخاصة ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت مقاطع لأسر تصور حياتها اليومية بشكل مخل ويظهر معهم أطفال فى مقاطع تنتهك حقوقهم المنصوص عليها فى القانون والاتفاقيات الدولية المعنية بالطفل، بل إن هوس الربح المادي من وسائل التواصل الاجتماعى دفع بعضهم إلى عرض حرمات منازله كسلعة لزيادة المتابعة وهو تصرف يتعارض أيضًا مع حقوق المرأة وحولها إلى سلعة جنسية وبشكل خادش للحياء ومهين للمرأة.

و تتشعب قضية الخصوصية وتتطور بظهور الخصوصية الرقمية نتيجة لتزايد استخدام الأفراد للإنترنت والسوشيال ميديا والتطبيقات الحديثة والتحول الرقمي الذي شهده المجتمع، حيث زادت فرص انتهاك الحق فى الخصوصية عبر تهديد البيانات الشخصية للأفراد، ونشرها وتداولها من خلال وسائط رقمية أو بيع أرقام الهواتف المحمولة لشركات الدعاية والإعلان دون إخطار.

ونتيجة لزيادة تفاعل الناس مع العالم الرقمى أصبحت الخصوصية مهددة وصارت البيانات الشخصية مادة يتم استخدامها إما تجارياً فى تنفيذ دعاية تسويقية، أو تعرضها للسرقة واستغلالها فى أغراض تضر بأصحابها وتحركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 68 /167 في 23 ديسمبر 2013، أعربت فيه عن القلق البالغ إزاء الأثر السلبى الذى يمكن أن تخلفه مراقبة الاتصالات وتأكيدها على حقوق الأشخاص بالفضاء الإلكترونى وأنها يجب أن تحظى بالحماية الملائمة وأهابت بجميع الدول أن تحترم وتحمي الحق فى الخصوصية فى الاتصالات الرقمية، ودعت جميع الدول إلى إعادة النظر فى إجراءاتها وممارساتها وتشريعاتها المتعلقة بمراقبة الاتصالات، وإصدار تشريعات تحافظ عليه باعتباره من حقوق الإنسان اللصيقة بالمواطن.

الحياة الشخصية ملك أصحابها، وهو مبدأ استقرت عليه منظومة حقوق الإنسان، لحماية استقرار المجتمعات وهو يتطابق مع القيم الأخلاقية الموروثة وتعاملها الحساس مع حرمة البيوت وما يدور بين جدرانها، كما رسخت عدم احترام التطفل على حياة الآخرين واعتبرتها نقيصة شخصية ووصمة يوصم بها المتطفلون، لكن الأمور اختلفت مع ظهور السوشيال ميديا ولهاث البعض على الترند والتربح دونما أى اعتبار لاحترام خصوصية الآخرين.

تجددت قضية الخصوصية مرة اخرى فى مصر عقب تفجر ما عرف باسم واقعة الكوبرى وما أثارته من جدل على مواقع التواصل وتصرف النيابة العامة الحكيم بصرف الشاب والفتاة والأمر بالبحث عن صاحب الفيديو الآثم الذي إنتهك خصوصيتهما، وتربّح من نشر الفضيحة على مواقع التواصل الاجتماعى.

كان ما قام به مصور الفيديو المشين جريمة والحديث عن أنه يكشف ما يدور فى المجتمع من باب الإصلاح مردود عليه لأنه كان يستطيع تقديمه إلى الجهات المختصة بدلاً من اللجوء إلى السوشيال ميديا والتربُّح من المُشاهدات.

وكان التساؤل الأساسى هو عن سماح صفحات التواصل الاجتماعى بنشر ذلك الفيديو وتناقله عبر الصفحات رُغْمَ أنه ينتهك القواعد التى أعلنها فيس بوك وفيها يمنع نشر أى محتوى ينطوى على عُرى أو إيحاءات جنسية أخرى؛ فلماذا سمح بنشر ذلك الفيديو على أكثر من صفحة لينتشر كالنار في الهشيم.

سماح شركة فيس بوك بنشر الفيديو المُخل يضعه فى خانة انتهاك حقوق الإنسان وأن رقابته على المحتوى بها استثناءات وأن الأرباح هدفه الأول والأخير وهو ما يدعونا إلى مطالبته بمراجعة مَن يقومون بمراجعة المحتوى العربى وأن تتحرك منظمات حقوق الإنسان لرصد الانتهاكات الحقوقية التي يرتكبها الموقع من أجل تحقيق الأرباح على حساب الحق فى الخصوصية.

وعن حالة حقوق الإنسان فى مصر ترى الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان أن مصر استطاعت خلال عامي 2021/ 2022 أن تحرز تقدما ملحوظا في ملف حقوق الإنسان حيث اتخذت عدد من الإجراءات والخطوات التي انعكست بشكل إيجابي علي حرية الرأي والتعبير بشكل خاص وكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية السياسية بشكل عام ، حيث تولي مصر اهتماما كبيرا بقضايا حقوق الإنسان و بتطبيق وترجمة الدستور والاتفاقات الدولية التي أبرمتها في مجالات حقوق الإنسان المختلفة ، كما تساهم في النهوض والارتقاء بالأداء الحقوقي داخل المؤسسات الحكومية من خلال وضع استراتيجيات للتنفيذ تلزم فيها مؤسساتها الحكومية بالإمتثال لمبادئ وقوانين حقوق الانسان وما يكفل للمواطن المصري حقوقه .

ومن أبرز هذه الخطوات التي تم اتخاذها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان والتي أطلقها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في سبتمبر 2021 والتي قدمت مقاربة شاملة ومتكاملة لتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية و ألزمت الدولة فيها نفسها بتحقيق وتبني هذه الاستراتيجية ومواجهة التحديات لتطوير الذات والنهوض بكافة حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وتمثل الاستراتيجية الوطنية خطوة كبيرة للأمام بما تضمنه من تكامل في تناول القضايا الحقوقية ، إذ تشتمل على خطة عمل محددة على مدار 5 سنوات من عام 2021 وحتى 2026، وتتضمن الاستراتيجية المصرية 4 محاور رئيسية، هيّ الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والشباب وكبار السن، والتثقيف وبناء القدرات في حقوق الإنسان .

في كل محور من هذه المحاور برنامج عمل يتضمن بعض الإجراءات التنفيذية، والآخر اقتراح تعديلات تشريعية جديدة من أجل أن تتوافق مع هذه الاستراتيجية، ودور مجلس النواب سيكون المساهمة من الجانب التشريعي لكي تتوافق التشريعات الجديدة مع الاستراتيجية الوطنية، ودور آخر يتمثل في الرقابة على أداء الحكومة في تفعيل هذه الاستراتيجية من أجل توفير ضمانة التطبيق بشكل ملائم على أرض الواقع.

الجدير بالذكر ان صياغة هذه الاستراتيجية جاءت بمشاركة كافة الأطياف والرؤى السياسية ولفيف من المنظمات والجمعيات الحقوقية لتقدم ابعاد حقيقة لبناء دولة مدنية ديمقراطية ، وهو ما يدعم ايمان الدولة بفكرة المشاركة في بناء المجتمع واحترام كافة الآراء وتعزيز المشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع المدني .

عام المجتمع المدني

وعكست الدولة رؤيتها للدور التشاركي للمجتمع المدني في مواصلة التنمية ، فأعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 "عاما للمجتمع المدني"، داعيا إلى مواصلة العمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة المصرية، لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في تحقيق آمال وطموحات الشعب المصري .

توفيق أوضاع المنظمات الحقوقية

ولم تتوقف الإجراءات الايجابية التي قدمتها الدولة المصرية عند مشاركة المجتمع المدني في صياغة الاستراتيجية واعدادها بل امتدت هذه الاجراءات لإصدار قرار مجلس الوزراء بتعديل قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي 149 لسنة 2019، بما يسمح بتمديد مهلة توفيق الأوضاع للجمعيات الأهلية لمدة عام ، وهو ما يبرز حرص الدولة على تعزيز التعاون بينها وبين المجتمع المدني، وعلى آمالها في أن يساهم بأدواره في اكساب المواطنين الوعي الكافي للتعامل مع القضايا الحقوقية ورفع ثقافة المجتمع حيال القضايا الحقوقية المختلفة وتقديم العون والمشورات القانونية التي تعلي من قيم ومبادئ حقوق الانسان في الدولة المصرية

كما كفلت الدولة حرية عمل منظمات المجتمع المدني والتي تمثلت في قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية وفيها تم ألغاء عقوبة الحبس فيما يتعلق بنشاط الجمعيات الأهلية والحق في تأسيس الجمعيات بالإخطار فضلاً عن العديد من النصوص التي تُيسر عمل تلك الجمعيات وتثري دورها في خدمة المجتمع.

إلغاء مد حالة الطوارئ

كما جاء قرار إلغاء مد حالة الطوارئ بمثابة حلم طال انتظاره من جانب الحقوقيين في مصر، ليكون بمثابة ترجمة لمرحلة ممارسة ديمقراطية حقيقية تتناسب مع ظروف مصر الحالية ، وهو واحد من أهم القرارات التي اتخذها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر والذي يؤكد فيه على مصداقية الدولة المصرية في تبني مطالبات الحركة الحقوقية لسنوات طويلة.

حيث طالبت كافة المنظمات الحقوقية بإلغاء أي إجراءات استثنائية كانت تُتبع وفق قانون الطوارئ الذي تم فرضه لسنوات واستمر العمل به بعد ثورة يونيو نتيجة للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الدولة من انتشار الإرهاب والتطرف والفوضى وبعد أن استطاعت الدولة تحقيق نتائج ايجابية في ملف مواجهة الارهاب واستقرت حالة البلاد ، فلم يعد هناك حاجة توجب استمرار العمل به ، حيث أصبح المواطن المصري حاليا يشعر بالأمن والاستقرار وقدرة مؤسسات الدولة على حماية البلاد من أي تهديد ، ولذا أصدرت الدولة المصرية قرار إلغاء مد حالة الطوارئ في البلاد .

تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى، القرار رقم 616 لسنة 2021 ، بإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، لمدة أربع سنوات.

وتضمن القرار المنشور في الجريدة الرسمية، أن يعتد تشكيل المجلس برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، كما تضمن السفير محمود كارم محود نائبًا للرئيس.

وشمل القرار عضوية كل من:

الدكتور محمد أنس قاسم يوسف جعفر- جورج إسحاق جرجس- الدكتور محمد سامح أحمد محمد عمرو بندر- الدكتورة هدى راغب عوض- الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد- الدكتورة نهى على على بكر- عبدالجواد أحمد- عبدالحميد أحمد- رابحة فتحى شفيق محمد- نهاد لطفى سيد محمد أبو القمصان- هانى إبراهيم فهمى إبراهيم-الدكتور ولاء جاد الكريم محمود عثمان- غادة محمود همام محمود- محمد ممدوح جلال عبدالحليم- علاء سيد كامل شلبى- عزت إبراهيم ميخائيل يوسف- نهى طلعت عبدالقوى السيد عبداللطيف- محمود محمد سعد متولى بسيونى-سميرة لوقا دانيال أبسخرون- الدكتورة وفاء بنيامين بسطا مترى- عصام الدين أحمد طه شيحة-محمد أنور أحمد عصمت السادات- دينا هشام محمد عباس خليل- سعيد عبدالحافظ سعيد درويش- إسماعيل عبدالرحمن محمد محمد-الدكتور أيمن جعفر زهرى أحمد.

يختص المجلس طبقاً لقانون إنشائه بما يلى:

- وضع خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مصر، واقتراح وسائل تنفيذ هذه الخطة.
- تقديم مقترحات وتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان ودعمها وتطويرها إلى نحو أفضل.
- إبداء الرأي والمقترحات والتوصيات اللازمة فيما يعرض عليه أو يحال إليه من السلطات والجهات المختصة بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- تلقي الشكاوى في مجال حماية حقوق الإنسان ودراستها، وإحالة ما يرى احالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات القانونية واجبة الاتباع، ومساعدتهم في اتخاذها أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.
- متابعة تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتقدم الى الجهات المعنية بالملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التطبيق.
- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية والوطنية المعنية فيما يسهم في تحقيق أهداف المجلس وتنمية علاقاته به، والمشاركة ضمن الوفود المصرية في المحافل الدولية.
- الإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دورياً إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان تطبيقاً لاتفاقيات دولية.
- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وغيرها من المجالس والهيئات ذات الشأن.
- العمل على نشر ثقافة حقوق الانسان وتوعية المواطنين بها، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشئون التعليم والتنشئة والإعلام والتثقيف.
- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم المقترحات اللازمة لدعم القدرات المؤسسية والقيمية في مجالات حقوق الإنسان بما في ذلك الاعداد الفني والتدريب للعاملين في المؤسسات ذات الصلة.
- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتعلقة بأهداف المجلس واختصاصاته .
- إصدار تقارير عن أوضاع وتطور جهود مصر في مجال حقوق الإنسان على المستويين الحكومي والأهلي.

الافراج عن المحبوسين احتياطيا

أطلقت الحكومة المصرية سراح عدد من المحبوسين احتياطيًا على ذمة عدد من القضايا السياسية وجاءت هذه الافراجات بشكل متوالي وبلغ عدد المفرج عنهم مايقرب من 1200 شخص من المحبوسين احتياطيا وقد مدت هذه القرارات الشارع المصري بحالة من الارتياح والطمأنينة واثبات جدية الدولة في الاتجاه نحو الاصلاح السياسي.

وقد شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في استقبال المفرج عنهم بقرارات من النيابة العامة، وفقا لبيان المجلس والذي أعربت فيه السفيرة مشيرة خطاب، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، عن تفاؤل أعضاء المجلس بالنتائج المتوقعة في هذا الملف.وأكدت خطاب إن "الفترة القادمة ستشهد مزيدًا من المراجعات القانونية والإنسانية للكثير من المحبوسين احتياطيًا أو المحكوم عليهم ممن ينطبق عليهم شروط العفو الرئاسي".

الجدير بالذكر أن لجنة العفو الرئاسي هي لجنة منوطة بمراجعة مواقف الشباب المحبوس على ذمة قضايا ولم تصدر بحقهم أحكامًا قضائية، ممن لم يتورطوا في أعمال عنف أو إرهاب، ووقد تم تشكيل اللجنة بضم بعض المعارضين للدولة المصرية أبرزهم المحامى طارق العوضى والحقوقي كمال أبو عيطة وهو ما يثمن وجود مشهد ليبرالي وانفتاح على جميع الرؤى .

وعن دمج المفرج عنهم بالعفو الرئاسي فقد طالب السيدالرئيس عبدالفتاح السيسي بدراسة أوضاع الحالات المفرج عنها ودمجهم مجتمعيا وتوفير وظائف لهم تعويضًا عن فترة حبسهم مراعاة للبعد الإنساني وإتاحة الفرصة للجميع للبدء في صفحة جديدة مع الوطن، بما يعزز من وحدة الصف دون النظر لأية اختلافات أيديولوجية أو فكرية والمشاركة في مسيرة البناء والتنمية.

منتدي شباب العالم

هو أحد أهم القنوات التي تتم فيها ممارسة حرية الرأي والتعبير على نطاق دولي على أرض مصر ، منتدى شباب العالم هو حدث سنوي عالمي يقام بمدينة شرم الشيخ في جنوب سيناء، تحت رعاية رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي. وقد انطلق المنتدى عبر ثلاثة نسخ في الأعوام الماضية 2017 و2018 و2019. وجاء تنظيم النسخة الرابعة عام 2022 للمنتدى بعد عودة الحياة لطبيعتها بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب جائحة كورونا.

ويهدف المنتدى إلى جمع شباب العالم من أجل تعزيز الحوار ومناقشة قضايا التنمية، وإرسال رسالة سلام وازدهار من مصر إلى العالم. وقد اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، النسخ الثلاث السابقة من منتدى شباب العالم في مصر، كمنصة دولية لمناقشة قضايا الشباب.

ويشهد كل عام عدد من المناقشات والجلسات المتعددة التي تغطي كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبرز من خلاله الأفكار والرؤي وينتج عنه توصيات يتم التواصل مع الجهات المسؤولة عن تنفيذها .

وكان أبرز ما شهدته النسخة الرابعة هذا العام هو انعقاد نموذج مُحاكاة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسى وعدد من المسئولين وبمشاركة 115 شابا يمثلون 47 دولة، رغبة من مصر في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

وتحرص إدارة المنتدى على تنفيذ «نماذج المحاكاة» للمنظمات الدولية كواحدة من الفاعليات التى تسهم فى تعريف الشباب بكيفية عمل تلك المنظمات وآلية اتخاذ القرارات بها كما تتيح لهم فرص التعرف على مشاكل وتحديات دول أخرى.

وفي مداخلة للرئيس عبد الفتاح السيسي، سلط الضوء على حقوق الإنسان بشكل متكامل، وأشاد بتنظيم محاكاة حقوق الإنسان، وركز على المقارنة بين ضحايا الخراب في الدول المحيطة وضحايا حقوق الإنسان، ودعا الرئيس إلى تبني توصيات في القرار مفادها تجريم من يتدخلون في الشئون الداخلية للدول، وفرض إرادتهم بالطريقة التي تضر وتعصف بحقوق الإنسان.

وأوضحت السفيرة مشيرة خطاب، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، أن مصر حريصة على حقوق الإنسان من منظور فكري كمعتقدات نمارسها لأن التنوع والاختلاف سنة كونية سواء في الشكل أو الثقافة، فلا يمكن أن نجعل العالم شكلا واحدا، لأن ذلك يعتبر نوعا من الاستعلاء بالقدرة أو الإمكانيات.

الحوار الوطني

جاءت دعوة السيد رئيس الجمهورية خلال حفل افطار الاسرة المصرية الي ضرورة اجراء حوار وطني للوقوف علي ارضية مشتركة تستهدف اعلاء مصلحة الدولة حيث أكد ذلك قائلا:"إن الوطن يتسع للجميع، وأن الاختلاف فى الرأى لا يفسد للوطن قضية"

يمثل الحوار الوطني تطبيق فعلي لعدد من حقوق الانسان المختلفة بداية من اتاحة الحق في حرية الرأي والتعبير من خلال مشاركة كافة القوي السياسية الي دعم المساواة وعدم التمييز بين المشاركين في اعطائهم مساحات مشتركة لكل الاطياف لسياسية دون استثناء لأحد، وصولا الي دعم حق المواطنين في الوصول للمعلومات والمعرفة بنزاهة وشفافية من خلال اصدار بيانات رسمية عبر وسائل الاعلام تتضمن النتائج التي توصل لها الحوار عقب كل جلسة ، كما انه يضع الجميع امام مسؤوليته في بناء هذه الجمهورية الجديدة للتعبير عن كل افكاره والوصول الي اكبر قدر من التوافق بعيدا عن الخصومة والمشاحنات وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مبادئ المواطنة ويساهم بشكل فعال في توسيع نطاق المشاركة السياسية والوطنية في صنع وصياغة مستقبل أفضل لمصر ويعد وسيلة من وسائل التحول الديمقراطي حيث اصبحت الفرصة مهيأة ومتاحة بشكل رسمى لمختلف القوى السياسية المنخرطة فى المشهد، وكذا للنخب المؤثرة فى مختلف المجالات، بالإضافة إلى باقى المؤسسات والكيانات للعب دور حقيقى فى إنجاز الحوار الوطني.

وإعمالًا لحق الرأي العام والمواطن في المعرفة والمتابعة الفورية والشفافة لمجريات الحوار، يصدر فور مجلس الامناء انتهاء اجتماعه، بيانًا يرسل لوسائل الصحافة والإعلام المصرية والأجنبية، يوضح ما انتهى إليه من قرارات وإجراءات تخص فعاليات الحوار الوطني.

قانون اتاحة المعلومات

وعلى الرغم من الخطوات الايجابية التي اتخذتها الدولة المصرية في مجال دعم حرية الرأي والتعبير الا اننا مازلنا في انتظار قانون اتاحة المعلومات لما له من قدرة علي الوصول لمعلومات اكثر دقة في ظل تداول مئات الاخبار اليومية المضللة والمزيفة التي من شأنها تستخدم لتدمير وعي الشعوب، مستغلة في ذلك الفضاء الالكترونى الذي يبحث عن الربح المادي دونما النظر الى اعتبارات حق الناس في المعرفة أو المعلومة الصحيحة.

ان أهمية إصدار قانون تداول المعلومات يعد نقطة مركزية في ضبط إيقاع ممارسة حرية الإعلام، وقدرته على دعم وصول الأفراد للمعلومات الصحيحة والحد من الشائعات، بالإضافة إلى أنه يضع إطارا للائحة الجزاءات الخاصة بوسائل الإعلام.

فوز صحفى مستقل بمنصب نقيب الصحفيين

مثل فوز الكاتب الصحفى المستقل خالد البلشى تقدما كبيرا فى العمل النقابى المصرى ، حيث يعتبر البلشى صحفى لا تقف خلفه مؤسسة صحفية كبرى وهو رئيس تحرير موقع اخبارى محجوب وقد فاز فى منافسة متقاربة مع الاستاذ خالد ميرى رئيس تحرير جريدة الاخبار وهى مؤسسة صحفية كبرى فى مصر .

هذه الوجود لصحفي مستقل على راس نقابة الصحفيين اشارة بالغه الدلالة على التطور الايجابى الحاصل فى العمل النقابى داخل نقابة الصحفيين المصرية كما ان ترافق ذلك مع عمليات الافراج عن صحفيين اخرين واعادة ادماجهم مؤشر جيد ، وان كان الوضع يحتاج لمزيد من الدعم والحوار مع السطات من اجل الافراج عن باقى المحتجزين فى قضايا راى .

وقد وصف البلشى خلال استضافته فى برنامج تليفزيونى المعركة التى فاز بها انها حالة شديدة الأهمية في مصر، موضحًا: "انتخابات نقابة الصحفيين يمكنها التغيير وتقديم نموذجا مختلفا ومنافسة شريفة وعادلة بين أطراف مختلفة" و أنه كان سعيدا أثناء خوض غمار الانتخابات، حيث كان ينافس زميل دفعته الكاتب الصحفي خالد ميري، كما كان سعيدا بجو المنافسة في الانتخابات.

وتابع، أنهما تنافسا على المهنة وخدمة الصحفيين، وكان الأداء يرقى إلى قيمة الجماعة الصحفية، موجها الشكر لخالد ميري والجماعة الصحفية وكل الأطراف التي حافظت على انتخابات عادلة وشريفة تعبر عن جميع الصحفيين.

وواصل: "أيا كانت النتائج، كان لابد أن نخرج لشكر كل الأطراف وأن نشكر جمعيتنا العمومية التي عبرت عن نفسها، فقد عكسنا ديموقراطية حقيقية بالحضور الكبير والتعبير عن آرائنا أيا كان تنوعها، نحن أمام مهمة صعبة لإرضاء كل الأطراف، فالجمعية العمومية هي صاحبة الكلمة العليا، وأدرك معنى أن أكون نقيبا لكل هؤلاء المختلفين معي قبل المؤيدين لي".

ومن جانبه ضياء رشوان، المنسق العام للحوار الوطني ونقيب الصحفيين السابق أن مسألة حبس الصحفيين من صميم مسؤولياته المهنية، وأنه تم الإفراج عن عشرات المحبوسين قائلاً: «لا زال هناك مجموعة من الصحفيين المحبوسين وربنا وفقنا وبالتواصل مع الجهات المختصة أفرج عن 32 صحفيا نقابيا و18 غير نقابي ومن تبقى تقريباً 10 إلى 12 اسم وخرج منهم اثنان بالأمس، ومن ثم عدم حبس الصحفيين سيكون من صميم واجباتي المهنية والشخصية وهو نص دستوري وهو احترام حرية الصحافة في حرية الرأي والتعبير».

وأوضح ضياء رشوان ان «خالد البلشي نقيب الصحفيين سيحضر الحوار الوطني وموقع درب كان لازم يتفتح.. لأننا عايزين مواقع أخرى تكون موجودة وأسباب حجب المواقع بعضها قانوني، ونحن مع الانفتاح الكامل والرجوع للقانون وهى اشارة الى اخرى الى الانفتاح على حل ازمة المواقع المحجوبة .

فلسطين

واصلت اسرائيل خلال هذا العام عدوانها علي الشعب الفلسطيني وهوما جعل عام 2021/ 2022 انتكاسة علي صعيد حقوق الانسان الفلسطيني ، ولاسيما حقوق الرأي والتعبير شانها في ذلك شأن غيرها من الحقوق التي انتهكت تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي حيث تعرض المدنيون للقمع والسحل والموت اثناء خروجهم للتعبير عن رايهم في تجمعات سليمة واثناء الاحتجاجات التي شهدتها مدينة القدس المحتلة على خلفية الممارسات الاستيطانية في حي الشيخ جرّاح وعمّت الاحتجاجات بقية المدن في الضفّة الغربية ومدن داخل الخط الاخضر وقطاع غزّة المحاصرة ، والتي تم فيها استهداف الاعلاميين الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال وكذلك قصف وتدمير المقرات والمؤسسات الاعلامية الفلسطينية ، واللحاق بالإعلاميين واغتيالهم بدم بارد ويعد مشهد اغتيال الاعلامية شيرين ابو عقلة اثناء تأدية عملها والتزامها بالزي الرسمي لتغطية الاحداث الفلسطينية احد المشاهد التي توثق الانتهاكات السافرة من قوات الاحتلال لميثاق الامم المتحدة والاتفاقات والمعاهدات والمبادئ الدولية وتجاوز لكل القرارات الشرعية الدولية ومبادئ حقوق الانسان والتي يمكن ادراجها ضمن جرائم الحرب بحق الصحفيين .

شنّت سلطات الاحتلال هجومًا عسكريًا على قطاع غزّة، استمر أحد عشر يومًا، تخلّله قصف جوي وبري وبحري مكثف لمنشأت مدنية وعسكرية في قطاع غزّة، والذي ألحق دمارًا ضخما وخسائر بشرية كبيرة.

فقد قتلت سلطات الاحتلال وفقا لتقرير مؤسسة الحق الفلسطينية 84 فلسطيني منهم 15 طفلًا طوال العام بالإضافة إلى 240 شهيدًا خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزّة، ليصل إجمالي عدد الشهداء إلى 324 فلسطينيًا.،كما هدمت سلطات الاحتلال 233 مسكنًا خلال العام في الضفّة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، فضلًا عن تدمير 1313 وحدة سكنية بشكلٍ كامل و6367 وحدة سكنية أخرى بشكلٍ جزئي خلال الهجوم العسكري على قطاع غزّة.، 367 منشأة خاصة في الضفة الغربية، فضلًا عن 787 منشأة خاصة أخرى دمّرت خلال الهجوم العسكري على قطاع غزّة. وهدمت قوات الاحتلال 7 منشآت عامة في الضفّة الغربية، بالإضافة إلى 871 منشأة عامة أخرى دمّرت خلال الهجوم العسكري على قطاع غزّة.

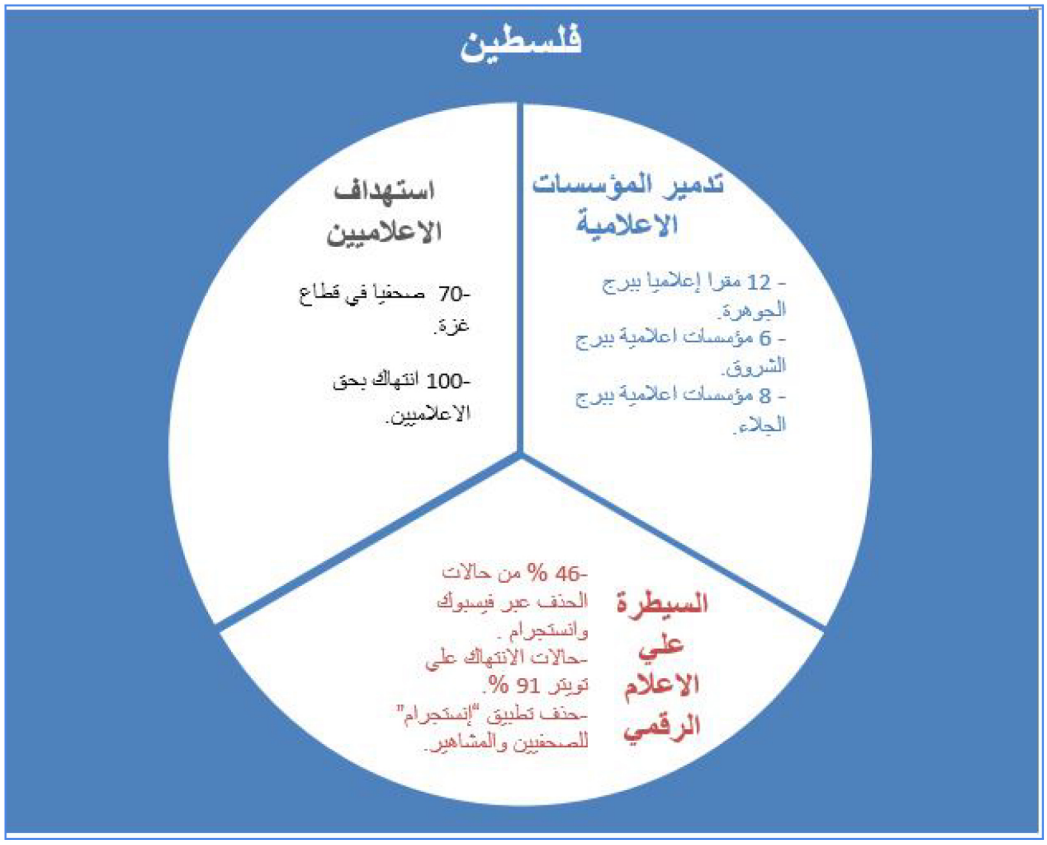

تدمير المؤسسات الاعلامية

ولم تقتصر الاعتداءات الإسرائيليةعلى استهداف الصحفيين أثناء قيامهم بأداء واجبهم المهني، بل تعدي الامر لقصف واستهداف المؤسسات الإعلامية من خلال اقتحامها ومصادرة معداتها وتدمير بعضها بشكل كامل، الأمر الذي أدى إلى توقف بعضها عن العمل بشكل مؤقت اضافة الي تكبدها خسائر كبيرة.

ووثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استهداف البنية التحتية ومن ضمنها الأبراج السكنية والتجارية، والتي ضمت عددا كبيرا من مكاتب المؤسسات الصحفية المحلية والدولية، منها برج الجوهرة ، مما أدى إلى تدمير 12 مقرا إعلاميا، منها مكاتب صحيفتي فلسطين والعربي الجديد وقنوات العربي والمملكة ووكالة "إيه بي إيه" (APA).كما تم قصف الاحتلال برج الشروق الذي ضم 6 مؤسسات إعلامية، منها مقر فضائية وإذاعة الأقصى وقناة فلسطين اليوم.وكان قصف برج الجلاء وانهياره أمام عدسات الصحافة العالمية؛ يُعدُّ الاستهدافَ الأبرز للمقرات الإعلامية، إذ ضم البرج 8 مؤسسات إعلامية؛ منها مكاتب واستوديوهات قناة الجزيرة ومقر وكالة الصحافة الأميركية "أسوشيتد برس" (Associated Press).

وبعد إعلان وقف إطلاق النار وتعليق العدوان وثقت نقابة الصحفيين الفلسطينيين تدمير أكثر من 33 مؤسسة إعلامية خلال 10 أيام من القصف الإسرائيلي

ويرجع الهدف الاساسي من استهداف المؤسسات الاعلامية و الصحفيين في التوقف عن نقل الحقائق وتصوير الانتهاكات التي يتعرضون لها ومحاولة طمس واخفاء الحقائق عن العالم وان تمارس اسرائيل جرائمها بعيدا عن انظار العالم .

استهداف الاعلاميين

ارتكبت إسرائيل العديد من الانتهاكات والتجاوزات والتصفيات بحق الاعلاميين حيث تم استهداف بعضهم في بيوتهم الآمنة أو اثناء عملهم وقيامهم بالتغطيات الميدانية للصراع الاسرائيلي ، إذ أدى القصف إلى إصابات وأضرار لحقت بأكثر من 70 صحفيا في قطاع غزة، بالإضافة إلى تسجيل نحو 100 انتهاك بحق الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس خلال تغطيتهم المواجهات والاعتداءات الإسرائيلية وفقا لما تم رصده بنقابة الصحفيين الفلسطينيين ، وكانت ابرز هذه الانتهاكات :

- قتل الاعلامية شرين ابو عقلة أثناء تغطية اقتحام مخيم جنين برصاصة مباشرة ما بين الخوذة التي ترتديها فوق رأسها، والواقي ضد الرصاص المدون عليه بشكل واضح ما يشير لطبيعة عملها الصحفي مما يدل علي القصد والتعمد في التصفية

- مقتل الاعلامي يوسف أبو حسين بإذاعة صوت الأقصى وتم الاستهداف بقصف منزله بقطاع عزة فجر الأربعاء 19 مايو

- الاعتداء علي المصور الغزّي مؤمن قريقع يوم 13 مايو والذي تعرضت مؤسسة "آيديا" للإنتاج الإعلامي -التي أسسها منذ شهور قليلة- للتدمير إثر قصف عمارة الوليد غربي مدينة غزة.ويعمل قريقع مع 6 صحفيين، جميعهم فقدوا عملهم ومعداتهم بسبب القصف. وكان قريقع قد أصيب بجروح صعبة خلال تغطيته العدوان الإسرائيلي الأول على غزة عام 2009، ومرة أخرى في عدوان 2012، الأمر الذي تسبب بفقدان ساقيه.

- اصابة محمد العالول مصور وكالة الأناضول التركية ، بعد أن سقط صاروخ إسرائيلي قرب سيارة وكالته التي كانت تحمل شارة الصحافة. واستقلها العالول مع 3 من زملائه خلال تغطيتهم قصف قرية أم النصر شمال القطاع والذي أصيب بشظايا مختلفة في أنحاء جسده وخضع لعمليات جراحية، وأدت إصابته إلى توقف عمله .

- اعتقال الصحفية جيفارا البديري، ودفعها بعنف، والاعتداء عليها بالضرب أثناء تغطيتها وقفة في حي الشيخ جراح بمدينة القدس الشرقية

- كما اعتدت القوات الإسرائيلية بالضرب على نبيل مزّاوي مصور الجزيرة الذي كان برفقة البديري وحطموا الكاميرا التي كان يوثق بها الأحداث، وحاولوا منع بقية الصحفيين من أداء عملهم.
- اعتقال الصحفيين وهبي مكية وزينة حلواني في 28 مايو خلال تغطيتهما أحداث الشيخ جراح حيث اعتدت القوات الإسرائيلية عليهما بالضرب وأدى الاعتداء عليهما إلى نزيف في رأس الصحفي مكية وجروح أخرى لديه ولدى زميلته الحلواني، وكسر الكاميرا الخاصة بهما.

اسرائيل والسيطرة علي الاعلام الرقمي

وبالرغم من ان وسائل الاعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في اثراء الحقوق الانسانية الا ان الضمانة الاساسية في الحق للوصول الي المعلومة الصحيحة بعيدا عن التضليل كانت في حرية النشر دون رقابة مباشرة او غير مباشرة وحرية الوصول الي مصادر المعلومات واتاحتها لضمان معلومات اكثر حيادية الا ان هذه الوسائل تم استخدامها وظهر تحيزها ضد القضية الفلسطينية ، حيث شنت وسائل التواصل الاجتماعي حملة شرسة ضد صفحات الناشطين والصحفيين الفلسطينيين التي لديها آلاف المتابعين شملت حذف حسابات ومنشورات وحظر عشوائي دون سابق إنذار، ومارس نوعا من الرقابة على ما تنشره تلك الحسابات دعما للقضية الفلسطينية وكشفا لجرائم الاحتلال كما أغلقت حسابات عدد من الصحفيين الفلسطينيين على تطبيق "واتس اب" المملوك لـ(فيس بوك) أيضا.

وقد بلغ 46 %من حالات الحذف عبر فيسبوك وانستجرام وقعت دون إعطاء تنبيه أو إشعار للمستخدم بحذف المحتوى.

وبلغت حالات الانتهاك علي تويتر 91 % وكانت علي شكل تعليق حسابات المستخدمين علي المنصة.

كما حذف تطبيق "إنستجرام" المملوك لشركة "فيس بوك"، لعدد من الصحفيين والمشاهير الفلسطينيين والعرب، كافة الصور والمقاطع المصورة التي تحمل صور "المسجد الأقصى"، "القدس" و"الشهيد" والشيخ جراح وما إلى ذلك من كلمات، اعتبرها "التطبيق" محرضة على العنف.

وهو ما يعني امتثال شركات (فيس بوك، جوجل، ويوتيوب)، لما يقرب من 95% من الطلبات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية لوحدة السايبر – التي تم انشأها عام 2015 والخاصة باستقبال طلبات الحذف لشركات تكنولوجية بالمنصات الرقمية و تزعم انها تحرض علي العنف - لإزالة المحتوى المتعلق بقضية فلسطين ووصفه بأنه "يحرض على العنف".

.كما تعمدت منصة تويتر عرض أوسمة مضللة كخيار مقترح لإكمال الوسم عند كتابته ولكنها تحتوي علي أخطاء إملائية تؤثر علي نسبة وصول الهاشتاج وظهوره ضمن الأكثر تداولا، ومن الأمثلة علي ذلك هاشتاج GAZAUNDERATTACK #والذي كان يعطى كخيار مقترح بتكرار الحرف الأخير أي GAZAUNDERATACKK

وبذلك نجد ان هذه الشركات ارتكبت تناقضا مع مبادئ إعلان "جوهانسبرج" الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الانسان والإعلان الصادر أيضا عن اليونيسكو والذي نص على حيادية الشركات التي تقدم الخدمة على الانترنت.

كما تنتهك قيود شركات التواصل الاجتماعي، القرار 2000/38 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في الدورة السادسة والخمسين والذي نص على حرية الانسان في التماس مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود، سواء شفويا أو في شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها الإنسان، بما يعطي معنى للحق في المشاركة بشكل فعال.

وهو الامر الذي دعي مفوض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك الي توجيه رسالة مفتوحة إلى مدير تويتر التنفيذي إيلون ماسك، حثه فيها على "ترسيخ حقوق الإنسان في صميم إدارته وقيادته لتطبيق تويتر." وقد جاءت هذه الرسالة المفتوحة في أعقاب تقارير عن إقالة شركة تويتر فريق حقوق الإنسان بكامل أعضائه وجميع أعضاء الفريق المعني بالأخلاقيات في مجال الذكاء الاصطناعي باستثناء اثنين. وأكّد تورك أنّ هذه الخطوة ليست "ببداية مشجعة" على الأطلاق.

وأشار تورك في رسالته إلى ما يلي: "يشكّل تطبيق تويتر جزءًا لا يتجزّأ من ثورة عالمية غيرت الطريقة التي نتواصل فيها. إلا أنني أعرب عن قلقي ومخاوفي حيال فضائنا العام الرقمي ودور تويتر فيه."

وأضاف: "تحتاج تويتر، شأنها شأن الشركات الأخرى، إلى إدراك الأضرار المرتبطة بمنصتها واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها. فاحترام حقوق الإنسان المشتركة يجب أن يحدّد أطر الحماية التي يسترشد فيها استخدام المنصة وتطورها.

وتابع المفوض السامي: "باختصار، أحثكم على ترسيخ حقوق الإنسان في صميم إدارتكم وقيادتكم لتطبيق تويتر."

كما صرح ممثل الاتحاد الأوروبي، سفن كون فون بورغسدورف بتعرض حرية وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين عبر الإنترنت وخارجها لهجمات متزايدة، بينما يغمر مجال المعلومات بالمعلومات المضللة والخطاب الذي يحض على الكراهية والتحريض في فلسطين وحول العالم. ، واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة مهمة على صعيد التكنولوجيا الرقمية من خلال اقرار قانون الخدمات. هذا القانون هو الأول من نوعه في العالم في مجال التنظيم الرقمي. ويتبع القانون مبدأ أن ما هو غير قانوني بعيدا عن الانترنت يجب أن يكون أيضًا غير قانوني عبر الإنترنت. وهو ايضاً يهدف إلى حماية الفضاء الرقمي من انتشار المحتوى غير القانوني." مضيفا "هناك حاجة إلى سياسات وحوار مع جميع المعنيين وتدابير مكثفة للدفاع عن هذه الحريات الأساسية وحمايتها، لا سيما في الساحة الرقمية. هذه إحدى اللبنات الأساسية لأي سلطة مسؤولة وحيوية للمستقبل الديمقراطي للدولة الفلسطينية المستقلة".

وقالت رئيسة المكتب وممثلة اليونسكو في فلسطين، نهى باوزير: "ان الواقع العالمي المؤسف والصارخ الذي يواجهنا جميعًا هو أن التهديدات الرقمية تؤثر على الصحافة وتقوضها وحرية التعبير وسلامة الصحفيين والخصوصية. ان اليونسكو تؤمن بأن حرية الصحافة وحرية التعبير تسمحان بالتفاهم المتبادل لبناء سلام مستدام، حيث تكمن هذه القيم في صميم عملنا. ما زلنا ملتزمين بدعم جميع الأطراف المعنية لتحقيق حرية الصحافة ، بما في ذلك من خلال عملنا لتعزيز سلامة الصحفيين ومحو الأمية الإعلامية في فلسطين".

وقد طالبت الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان وموقع «إعلام دوت كوم» شركة «فيسبوك» بمراجعة سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط والالتزام بالحياد، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ودعا في بيان مشترك لهما، بضرورة التوقف عن ملاحقة صفحات النشطاء والمؤثرين الفلسطينيين الذين حاولوا توصيل حقيقة الأوضاع، وكشف الانتهاكات التي وقعت خلال المواجهات بين القوات الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينين الرافضين للتهجير القسرى من حى الشيخ جراح بمدينة القدس أو النشطاء في غزة خلال تغطيتهم لآثار التدمير في القطاع جراء القصف الإسرائيلى الذى أوقع ضحايا في صفوف المدنيين .

وأكد علي ان الإجراءات في إزالة المحتوى المناصر للقضية الفلسطينية ليست الأولى حيث إن "فيسبوك" وجهت له من قبل العديد من الاتهامات حول محاولاته لإسكات الأصوات الفلسطينية أو المناصرة لها، من خلال إزالة المنشورات المناصرة للقضية الفلسطينية، لطمس الحقائق لصالح إسرائيل.

وأكد البيان أن الأمر لا يرتبط فقط بنصرة القضية الفلسطينية، حيث تعرضت عارضة الأزياء الأمريكية بيلا حديد، لحادث شهير عام 2020، على "إنستجرام" التابع لـ"فيسبوك" حيث حذف صورة جواز سفر والدها الملياردير الأمريكي الفلسطيني الأصل محمد حديد، لأنه يظهر في خانة محل الميلاد "فلسطين"، وقد اعترضت بيلا على ذلك واعتبرته تنمرًا عليها لاعتزازها بأصولها الفلسطينية، ونظرًا لشهرتها الواسعة حيث تخطى عدد متابعيها وقتها الثلاثين مليونًا -46 مليونًا في 2021- تقدم المتحدث الرسمي لإنستجرام باعتذار رسمي لها، وأعادت الشركة المنشور للظهور مرة أخرى.

وأكدت أن الشركة انتهكت القيود الموضوعة من جانب تلك الشركات على حملات الدعم الفلسطيني الرقمية (حق الجمهور في أن يعرف) وفق التدفق الطبيعى للمعلومات عبر شبكة الانترنت او ما يعرف بالحق في المعرفة والذى نصت عليه مبادئ جوهانسبرج عام 2000 بحديثها عن حق الانسان في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، دونما اعتبار للحدود، والحق في كل من حرية الفكر أو الأشخاص الذين يسعون إلى تعزيز هذه الحقوق والحريات وإلى الدفاع عنها .

واعتبرت ان إزالة فيسبوك للصفحات التي وثقت ممارسات التمييز العنصرى التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين تعتبر انتهاك للمادة 19 من الإعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى كفل حق الانسان في حرية الراى والتعبير والتعرف على المعلومات من مصادرها المختلفة وكذلك تقييد فيسبوك لحملات الدعم القائمة على مبدأ حرية الاجتماع والتنظيم المكفولة يعتبر اعتداء اخر على ما اقرته الشرعية الدولية .

واشارت الشبكة الى مخالفة شركة فيسبوك للاتفاقيات المنظمة للتداول الحر للمعلومات على الشبكة العنكبوتية وعلى رأسها إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2003 ، والذي نص على حق الجميع في حرية الرأي والتعبير، كأساس ضروري لمجتمع المعلومات، وأن هذا الحق يشتمل على الحرية في تبني الآراء بدون تدخل، بالإضافة إلى الحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها عبر أية وسيطة بغض النظر عن الحدود. ويعد الاتصال عملية اجتماعية جوهرية، وحاجة بشرية أساسية، كما أنها تعد بمثابة الأساس لكل المنظمات الاجتماعية. وهو أمر مركزي في مجتمع المعلومات. ويجب أن تتاح الفرصة للجميع في كل مكان للمشاركة، ويجب ألا يتم استثناء أي شخص من الامتيازات التي يوفرها مجتمع المعلومات."

ودعا البيان شركة فيسبوك إلى التوقف عن تلك الممارسات والتدقيق في المحتوى المخالف أو المحرض وعدم الانسياق خلف البلاغات الإسرائيلية الهادفة لمنع الصوت الفلسطيني من التعبير عن نفسه .

سوريا

استطاعت سوريا ان تحرز بعض النتائج الايجابية بعد استمرار عشر سنوات حرب وحصار قوي وان يتحول من خلالها المشهد السوري من الارباك والفوضى إلى درجة من الاستقرار السياسي والمؤسسات يبعد استمرار مواجهة الدولة في دحر قوى الإرهاب.

وقد ساهم هذا التحول في ادخال سوريا تدريجيا الي مرحلة التعافي و محاولة استعادة علاقتها الدولية بعد انقطاع لفترات ليست بقصيرة حيث بدأ التوجه في التراجع المستمر لمحاولات التشكيك بالسلطات الشرعية في سوريا، وهو ما أن انعكس داخليا ومهد لبيئة مناسبة لاستعادة الدولة الاقتصادية والبدء التدريجي في إعادة الإعمار و طرح سياسات جديدة تتعامل مع الواقع المستجد من منظور جديد.

حيث نظمت سوريا انتخابات رئاسية في موعد حدده مجلس الشعب السوري في 20 مايو للسوريين المقيمين خارج البلاد؛ وفي 26 مايو للسوريين المقيمين داخل البلاد وفقا لما اقره الدستور السوري، وقانون الانتخابات لعام 2014، والذي اسفر عن تولي بشار الاسد فترة رئاسية جديدة لمدة سبع سنوات .

وهو ما اعتبره بعض المحللون فرصة لاستعادة سوريا من جديد، ومحاولة جادة لنجاح ارادة الشعب في اكتساب حقوقه الانسانية بمنظور داخلي في وقت اشتدت فيه المعارضات الدولية الخارجية علي اجراء الانتخابات .

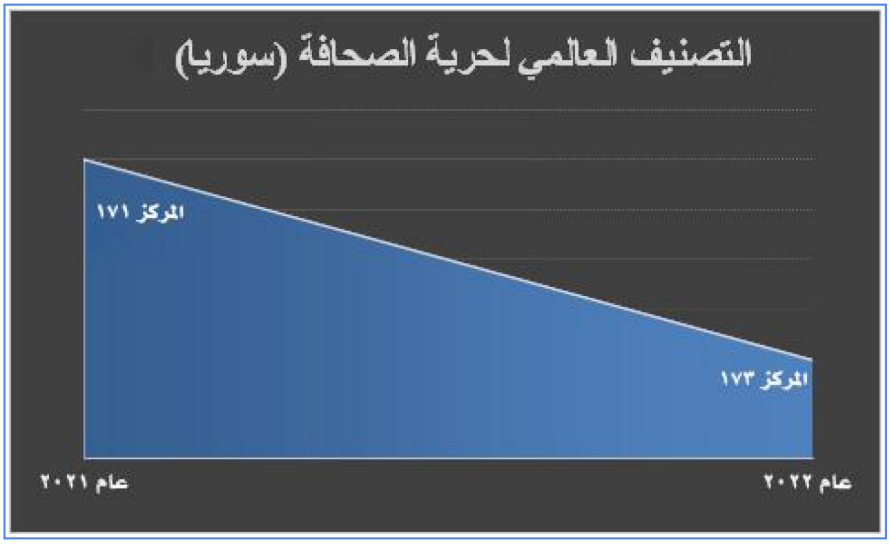

وبالطبع كان لهذا الاستقرار النسبي اثره علي حرية الرأي والتعبير والتي اتخذت فيها سوريا بعض الاجراءات الايجابية والتي من شأنها ان ساهمت في ارتفاع سوريا مرتبتين علي مؤشر حرية الصحافة الخاص بمنظمة "مراسلون بلا حدود" مقارنة بعام 2021، حيث جاءت سوريا في المرتبة 171 ورغم هذا الارتفاع البسيط، فإنها لا تزال من المناطق الأصعب والأخطر على سلامة الصحفيين بسبب تواجدهم في مناطق تسيطر عليها تنظيمات إرهابية مثل الرقة التي كانت معقل داعش او مناطق تعتبر معقل لجبهة النصرة ومناطق اخرى توزعتبها التنظيمات المسلحة.

ومن الاجراءات الايجابية التي اتخذتها سوريا قرارات العفو الخاصة بالمحبوسين في قضايا رأي ومنها الإفراج عن الصحفي السوري العامل في صحيفة "الوحدة" الحكومية كنان وقاف، المعتقل بحسب منظمة مراسلون بلا حدود منذ 5 من فبراير الماضي، بحسب تغريدة عبر "تويتر" تم نشرها في 17 من يناير وهو القرار الذي رحبت به المنظمات الحقوقية السورية والعربية وطالبت النظام السوري بمزيد من الاعفاءات والتوقف عن المضايقات القضائية .

وخلال هذه الحقبة تم اصدار عدة قررات ساهمت في انفراجه خاصة بحرية الرأي والتعبير ومنها أصدار مرسوم العفو الرئاسي في 30 من أبريل 2022 متمثلا في العفو عن كل الجرائم الارهابية فيما قبل هذا التاريخ مستثنيا "الجرائم التي أفضت إلى موت إنسان"، بحسب بيان نشرته وكالة الأنباء المحلية وتعد المرة الأولى منذ بداية الأزمة السورية الذي يشمل عفواً رئاسياً كل الجرائم الإرهابية باستثناء جرائم القتل العمد والتي كانت قد وجهت للعديد من المعارضين .

وقد رحبت العديد من المنظمات الحقوقية السورية والعربية بهذا العفو الرئاسي مشيرة الي انه بمثابة تصفير للقضايا الامنية السورية وفرصة لاستعادة الحياة السياسية إلى سوريا بشكل آمن، إلى ما قبل الأزمة التي تفجرت في عام 2011ومساهمة فعالة من أجل طي صفحة الحرب الأهلية ، كما اعتبرت هذا العفو فرصة جديدة تساهم في عودة السوريين المطلوبين من الخارج في قضايا أمنية، والدخول إلى سوريا دون عقوبات جزائية أو أمنية.

وبالرغم من هذه الانفراجة التي شهدتها حرية الرأي والتعبير بسوريا الا ان هناك بعض التشريعات التي اعتبرها الحقوقيين مواد فضفاضة من شأنها ان تؤثر علي حرية الرأي والتعبير في سوريا وهي المواد المتعلقة بفرض حالات التقييد والحظر بوسائل الاعلام السورية وفقا لتنظيم العمل الاعلامي السوري ومنها المادة (12) من قانون الاعلام والتي تضمنت حظر وتقييد.

1- أي محتوى من شأنه المساس بالوحدة الوطنية والأمن الوطني أو الإساءة إلى الديانات السماوية والمعتقدات الدينية أو إثارة النعرات الطائفية أو المذهبية.

2- أي محتوى من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم وأعمال العنف والإرهاب أو التحريض على الكراهية والعنصرية.

3- الأخبار والمعلومات المتعلقة بالجيش والقوات المسلحة باستثناء ما يصدر عن الجيش والقوات المسلحة ويسمح بنشره.

4- كل ما يحظر نشره في قانون العقوبات العام والتشريعات النافذة وكل ما تمنع المحاكم من نشره.

5-كل ما يمس برموز الدولة.

وبالرغم من تأكيد سوريا علي التزامها بالحق في حرية الرأي والتعبير وتخلصها من القيود التي تعوق تحقيقها كالتخلص من عقوبة حبس الاعلاميين الا ان هذا القانون المنظم للاعلام مازال في حاجة الي توصيف دقيق لبعض المصطلحات الفضفاضة التي من شأنها ان تفتح المجال الي زيادة فرص حجب وتقييد الوسيلة وتكميم الافواه المعارضة علي سبيل المثال المتعلق منها بما يمس رموز الدولة

الحق في الاتصال

في ظل الاعتداءات والمواجهات للجماعات الارهابية المتطرفة تم تدمير العديد من الخدمات الهاتفية وقطع الاتصال عبر شبكات الانترنت وقد أوضح مدير اتصالات ريف دمشق المهندس حسين عويتي أنه تمت إعادة الخدمات الهاتفية إلى 5900 مشترك بعد أن انتهت الكوادر الفنية للشركة من صيانة 54.72 بالمئة من شبكات الاتصالات التي تعرضت للسرقة من قبل مجهولين.

واستطاعت الشركة السورية للاتصالات – فرع حمص أن توصل عدد مشتركيها القائمين بالهاتف الثابت الي مايقرب 475000 مشترك، مشيرةً إلى أن خطتها للعام الحالي تتضمن تركيب 17000 خط هاتفي بمختلف المراكز الهاتفية بالمحافظة، نفذت منها 10000 خط هاتفي خلال النصف الأول من العام الجاري.

وذكر فرع اتصالات حمص أن إجمالي عدد البوابات في كافة المراكز الهاتفية التابعة له وصل حتى نهاية يونيو من هذا العام إلى 153000 بوابة من مزود خدمة تراسل وباقي المزودات الخاصة، لافتاً إلى أنه يتابع تنفيذ خطة تخصيص المحافظة لهذا العام بـ 10000 بوابة ADSL.

وأكد فرع اتصالات حمص أنه خصص مراكز المدينة وريفها بـ 6000 بوابة إنترنت خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأكدت الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات أن الشركة تمكنت من إدراج 27 ألف بوابة إنترنت جديدة على الشبكة بهدف تأمين احتياجات المشتركين، وزيادة التوسع الأفقي في تقديم الخدمة، مشيرةً إلى أن الشركة تواصلت مع أصحاب الطلبات السابقة وأمنت احتياجاتهم، وتبين استفادة أكثر من 40% منهم من البوابات عبر الشركة أو غيرها من المزودين الخاصين في وقت سابق، لافتةً إلى أن توسيع حزمة الإنترنت ساهم في تأمين المتطلبات وتوسيع الخدمة، والإيفاء بمتطلبات التوسع العمراني الجديد والطلب المتزايد على الخدمة.

وسعت الإدارة لتأمين البوابات بما يتناسب مع عدد الطلبات في الوقت الحالي باستثناء بعض المناطق التي لا يمكن وصول الخدمة إليها والتي يجري العمل على تأمينها من خلال مشروع الإنترنت اللاسلكي وغيره من الحلول، موضحةً أن الشركة خصصت 80 ألف بوابة حتى شهر نيسان الماضي، وتم إضافة 27 ألف بوابة جديدة ليكون إجمالي عدد البوابات التي تم تخصيصها منذ بداية العام الجاري 107 ألف بوابة، لافتةً إلى أن الشركة وقّعت عقوداً لاستدراج 250 ألف بوابة العام الجاري.

وأشارت الإدارة التجارية أن الشركة تعمل بجدية وتسعى لتذليل العقبات بطرق مبتكرة حيث تمكنت من الوصول إلى مستويات تفوق الـ 60% في نسب الاختراق خلال سنوات الحرب على سورية، وبوجود مختلف المعوقات، مثل حالة التوريدات التي تتعثر في بعض الأوقات بفعل تداعيات الحصار الجائر على سورية، مؤكدةً عمل الشركة على تحقيق استراتيجيتها في توصيل خدمات الإنترنت إلى كافة المناطق السورية والإيفاء بمتطلبات المتعاملين، رغم التأخير الذي قد يحصل أحياناً بفعل الواقع.

استهداف وانتهاك حقوق الصحفيين

لقد شهد هذا العام انخفاض في اعداد الانتهاكات الموثقة بالمنظمات الحقوقية السورية مقارنة بالعام الماضي ، حيث انخفضت حالات التضييق على الحريات الإعلامية وما يرافقها من تهديدات تمّس أمن وسلامة الإعلاميين خلال عام 2022، وتمثلت أبرز الانتهاكات من العام الحالي في مقتل إعلامي واحد هو الناشط الإعلامي محمود بكور إلى جانب 5 حالات إصابة واعتداء بالضرب، و10 حالات احتجاز واعتقال وثلاثة انتهاكات ضد المؤسسات الإعلامية.

- ومازال مسلسل الاعتداءات الميليشيات الارهابية يطول الاعلاميين السوريين وهو ما يجعل الاعلاميين يعملون طوال الوقت تحت ضغوط وتهديد مستمر لحياتهم ، وتمثلت ابرز هذه الانتهاكات فيما تعرض له المراسل بقناة الاخبار السورية محمد الصغير المختطف لدي ميليشا قسد منذ اكثر من 3 سنوات والتي تدهورت حالته الصحية والمختطف منذ عام 2019 خلال تغطيته للحرائق المفتعلة في حقول القمح في الجزيرة السورية و قد أصدرت الجماعة الارهابية بحقه حكماً باطلاً بالحبس لمدة عشرين عاماً بناء على اتهامات ملفقة ولاق كل أنواع التعذيب والترهيب والحرمان من الرعاية الصحية في سجونها ما أدى إلى تدهور حالته الصحية بشكل كبير.

الحق في الوصول للمعلومة

يواجه الصحفيون المستقلون صعوبة في الحصول علي المعلومة بسبب منعهم من العمل دون الحصول علي تصاريح خاصة وهو ما يعمل علي تقليص اتاحة المعلومة وخفض نسب التعددية في الطرح الاعلامي .

ليبيا

تعيش ليبيا في حزمة من الأزمات الخانقة والانقسامات السياسية الحادة المتصاعدة التي اثرت بشكل كبير علي حالة حقوق الانسان وتردي الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للمواطن الليبي ، وانعكست بالتالي علي حالة الاعلام الليبي ولا سيما الاعلام الرقمي حيث شهدت مؤسسة الإعلام الليبية انقساما ملحوظا تسبب في دخول البلاد في نفق الاقتتال الداخلي المسلح، ورغم المساعي التي قامت بها بعض الشخصيات لتوحيد الخطاب اتجاه لغة الحوار والمصالحة إلا أنها تعرضت للفشل بسبب تدخل المليشيات المسلحة التي انتهكت حقوق الصحفيون بما فيهم الأجانب ومارست العديد من المضايقات التي تنوعت ما بين الملاحقات القضائية، والتهديد والمنع من العمل، والاعتقال التعسفي.

البنية التحتية للشبكة المعلوماتية

تعاني من تدهور في البنية التحتية لشبكة الانترنت التي تمثل الخدمة الأساسية في العالم اليوم نتيجة للعديد من العوامل التي اسهمت بشكل كبير في تردي هذه الخدمات منها ضعف شبكة الهواتف الأرضية التي تقدم خدمة الإنترنت بسبب تهالك المعدات وعدم صيانتها وتضرر المستلزمات الخاصة بها الخدمة فضلا عن كابلات الكهرباء المتهالكة ، كما لعب الحصار الذي ضرب البلاد علي توقف بناء شبكة جديدة من الاتصالات تم الاتفاق مسبقا عليها ، وساهمت اجواء الحرب الأهلية السائدة في تخريب اكبر للبنية المتاحة ، مما ادي الي هشاشة كبيرة في البنية التحتية في الاتصالات الليبية فضلا عن عزوف شركات الاتصالات الخاصة من القدوم علي تأسيس بنية تحتية لارتفاع تكلفتها امام العائد منها نظرا الي اتساع رقعة البلاد جغرافيا وعدد سكانها الضئيل، مما يجعل تكلفة تأسيس بنية تحتية للإنترنت مكلفا وغير مربح .

اما عن القدرة لوصول الانترنت فهناك مناطق لم تتمكن من الوصول الي الانترنت خاصة التي تقع غرب سرت بمسافة 3 كيلومترات وهوما جعل المواطنين ينددون،بسوء الخدمات الاتصالية والتذمر من حل مشكلاتهم الاتصالية ويحرمهم من حقهم في الاتصال .

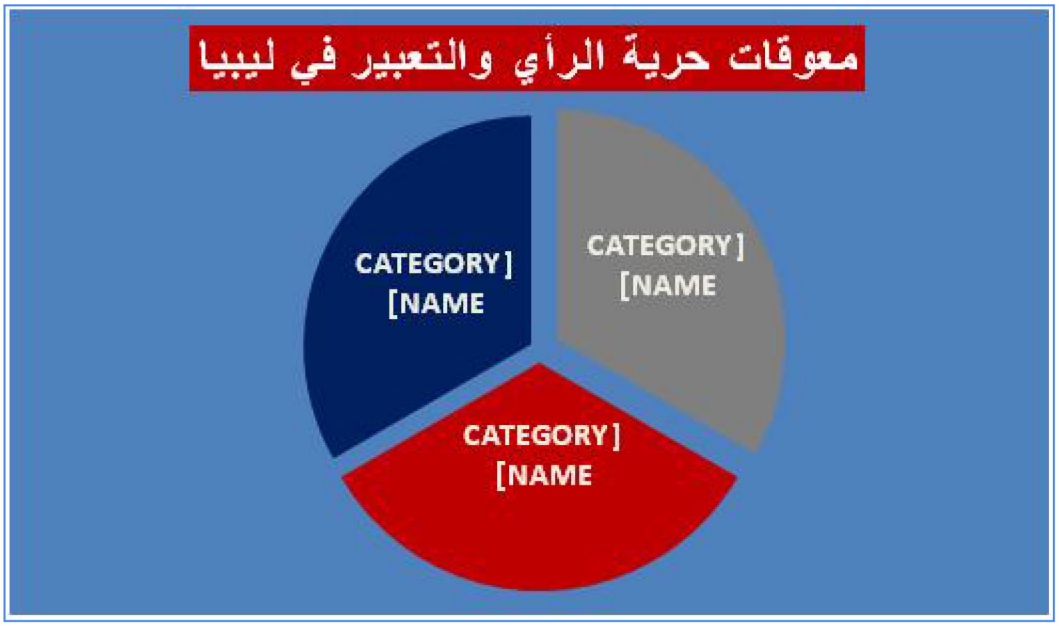

1- التشريعات الاعلامية

قانون الجرائم الالكترونية

صدق مجلس النواب الليبي في جلسته العامة بتاريخ 26 أكتوبر 2021 علي قانون الجرائم الالكترونية وقد تمت الموافقة علي المقترح وقد اثار حالة من الخلاف داخل الشارع الليبي نتيجة لاصداره في عجالة دون التشاور مع المجتمع المدني الليبي ، واثار القانون العديد من مخاوف المنظمات والجمعيات الحقوقية والنشطاء الليبيين خاصة وان بعض مواد القانون تحمل العديد من المصطلحات الفضفاضة التي تعد مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا تفي بمتطلبات الشرعية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان لتقييد حرية التعبير، وجاءت أسس القيود الواردة في القانون غير محددة بدقة كافية، ولا توفر ما يكفي من إرشادات حول الظروف التي قد يتم بموجبها حظر المحتوى أو مواقع الويب، وكذلك تصرفات الفرد أو سلوكه عبر الإنترنت الذي لم توضح بشكل كافي لماذا يتم اعتبارها تصرفات غير قانونية، ومن المواد التي تم الاعتراض عليها المادة الرابعة التي تمنح للجهات القضائية في ليبيا سلطة تقديرية واسعة للحد من حرية التعبير على الإنترنت. حيث نصت على أن استخدام الإنترنت ووسائل التقنية الحديثة يُعد "مشروعاً" شريطة احترام "النظام العام والآداب العامة"، معتبراً بذلك أن كل استعمال فيه مخالفة لهذه

المفاهيم الغير دقيقة غير مشروع وهو ما يساعد علي استهداف الصحفيين ،وقد اوضح المشرع أهداف القانون حاصرا إياها في حماية التعاملات الالكترونية - والتي خصص لها قانون أخر تم اعتماده في ذات الجلسة - والحد من وقوع الجرائم واقرار عقوباتها الرادعة قصد حماية النظام العام والآداب العامة، الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة، لتسري هذه المقاصد خارج الأراضي الليبية ليكون كل من يساهم في خرق هذه المقاصد عرضة للمحاسبة من قبل الجهات المختصة الليبية أينما كان، معطيا صلاحيات ضبطية وتقديرية للهيئة الوطنية لسلامة وأمن المعلومات التابعة للهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

اما المادة الثامنة فتُمنح هيئة تنظيم الاتصالات الليبية القدرة على مراقبة ومنع الوصول إلى جميع المواقع والصفحات التي تحتوي على مواد تعتبرها "مخالفة للآداب العامة"، وهو ما يعني تقييد للحق في حرية التعبير عن الرأي.وهو ما يمثل تهديد المراقبة الجماعية والأمن الرقمي والأمن للأفراد؛ فالقانون في شكله الحالي سيمنح السلطات الليبية صلاحيات بعيدة المدى لإجراء مراقبة جماعية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو التقنيات الرقمية، ما قد يشكل انتهاكًا للحق في الخصوصية والحق في حرية الرأي والتعبير

كما يعاقب القانون بحسب المادة (37) بالسجن لمدة قد تصل إلى خمسة عشر عاماً وغرامة مالية لا تقل عن عشرة آلاف دينار ليبي "كل من بث اشاعة أو نشر معلومات أو بيانات تهدد الأمن أو السلامة العامة في الدولة أو أي دولة أخرى". وهو ما تخوف منه الاعلاميين واعتبروها وسيلة جديدة للسيطرة علي احادية المعلومات والاخبار وتكميم للأفواه لحرية الصحافيين ، أو المبلّغين عن الفساد والمدافعين عن حقوق الإنسان أو غيرهم من مستخدمي الإنترنت، وتجريم نشر ومشاركة أي محتوى يوثّق انتهاكات حقوق الإنسان أو يُعارض السياسات العامة في ليبيا، أو أية معلومات ذات مصلحة عامة مشروعة.

وتكمن خطورة هذا التشريع في مادته (35) التي تقضي بحبس "كل من علم بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو بالشروع فيها" كما لم يوضح القانون الجهة القضائية المختصة للتعامل مع هذه الجرائم الالكترونية، مجرما كل من كان له علم بإحدى هذه الجرائم ولم يبلغ عنها ليضيفها لعقوبة تهديد الأمن أو السلامة العامة بدون أي تفصيلات .

القرار 116

وعن اهم التشريعات التي تنظم عمل المجال الاعلامي الليبي فقد أصدر مجلس الوزراء القرار 116 لسنة 2021 ونص القرار في مادته الاولى على الغاء قرار المجلس الرئاسي رقم 597 لسنة 2020 بشأن انشاء المؤسسة الليبية للإعلام .

ووفقا للقرار في مادته الثانية فقد تم نقل تبعية قناة ليبيا الوطنية ، قناة ليبيا الرسمية ، وكالة الانباء الليبية والهيئة العامة للصحافة الى مجلس الوزراء .فيما تم وفق نفس المادة نقل تبعية قناة ليبيا الرياضية الى وزارة الرياضة ، قناة وراديو الشبابية الى وزارة الشباب ، قناة الهداية الى دار الافتاء ، اذاعة القرآن الكريم الى الهيئة العامة للأوقاف وقناة الامازيغية الليبية الى وزارة الثقافة والتنمية المعرفية

المادة الثالثة من القرار نص على حل مركز البحوث والدراسات الاعلامية وقناة ليبيا الفضائية " تلفزيون ليبيا " وقناة ليبيا الاخبارية ومركز تطوير الاعلام الجديد وراديو الشروق وراديو ليبيا .

وهو القرار الذي رفضته العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية واعتبرته اداة لتقسيم وتفتيت مسؤوليات الاعلام واخضاعها لسيطرة هذه الوزرات وغياب الشفافية المطلوبة مطالبين بأنشاء هيئة مستقلة تضمن حيادية قطاع الاعلام الليبي

ووفق المادة الرابعة من القرار فقد تم تشكيل لجان تتولى تنسيب العاملين بالجهات المنحلة حسب تخصصاتهم وحصر الاصول الثابتة والمنقولة بالجهات المنحلة وان يقوم ديوان رئاسة الوزراء بسداد قيمة الترددات الخاصة بالقنوات الفضائية المختلفة .

ويعتبر ضم وسائل إعلام رسمية لمجلس الوزراء يجعل منها قنوات تابعة ويفقدها الاستقلالية والحرية في الطرح والشفافية .

القرار 301

أصدر مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 11 أغسطس 2021 القرار رقم 301 الذي تضمن عدة مواد من شأنها أن الاشراف الكامل علي المنظومة الإعلامية في ليبيا.

ووفقا للمادة الأولى من القرار 301 تم تغير مسمى إدارة التواصل والإعلام إلى إدارة الإعلام والاتصال الحكومي.

وطبقا للمادة الثانية من القرار يتم منح الحكومة صلاحيات واسعة كالإشراف على وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة جودة المحتوى المنشور على جميع وسائل الإعلام المسموع والمقروء والمرئي التابع لمجلس الوزراء، والإشراف على تنفيذ خطط وبرامج التدريب للعاملين في جميع وسائل الإعلام التابعة لمجلس الوزراء، وإبرام التعاقدات الخاصة بالترددات الفضائية واقتراح مديري وسائل الإعلام التابعة لمجلس الوزراء، وتنظيم منح التراخيص لإنشاء جميع أشكال وسائل الإعلام، وتنظيم عمل مكاتب القنوات التي تبث من الخارج ولديها مقرات في ليبيا.

ويهدد هذا القرار وفقا للمعايير الدولية استقلالية الاعلام الليبي والحق في الحصول علي المعلومة حيث يتعارض مع المادة 15 من الإعلان الدستوري، التي نصت على ضمان الدولة لحرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر. كما يتعارض مع المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من طرف ليبيا بموجب المعايير الدولية، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام عمومية مستقلة عن الحكومة.

2- الاعتداء علي الصحفيين

لم تخلو سنة 2021 من جرائم طالت الاعلاميين الليبيين او الأجانب المتواجدين على اراضيها ، حيث رصدت الشبكة العربية العديد من الانتهاكات التي طالت الاعلاميين والنشطاء الليبين سواء من خلال خطفهم والاعتداء عليهم من قبل مسلحين او منعهم من الوصول للمعلومات في عدة مدن مختلفة ،ووفقا لاحصائية خاصة للمنظمة الليبية للإعلام المستقل في الفترة من مايو 2021 إلى مايو 2022 فقد تمثلت الاعتداءات ممثلة كالتالي ، منها عشرة اعتداءات ضد الصحفيين في خمس مدن ليبية تنوعت من إخفاء قسري وقبض تعسفي واعتداء جسدي وتصدرت مدينة سرت هذه الانتهاكات بنسبة 40% من هذه الانتهاكات، ثم مدينة طرابلس وبنغازي بنسبة 20%، ثم مدينة صرمان وأجدابيا بنسبة 10% .

كما اشارت التقارير الي ارتفاع نسبة الاعتداء علي المرأة الصحفية في ليبيا ، فقد شكلت النساء الصحفيات المعتدى عليهن نسبة 10% من إجمالي الانتهاكات ضد الصحفيين.

وتعددت اشكال استهداف الصحفيين والتدخل في عملهم ا ومحاولة مصادرة حرية العمل الصحفي ومنها:

- اختطاف السيد (منصور عاطي) احد ناشطي المجتمع المدني مدير فرع مفوضية المجتمع المدني ومدير فرع الهلال الاحمر الليبي في مدينة أجدابيا، من منزله عبر اقتياده بمركبات امنية توجهت به حسب المعلومات المتوفرة الى مدينة بنغازي.

- اختطاف الصحفي "سراج المقصبي" ظهر يوم الاثنين 22 نوفمبر 2021 في مدينة بنغازي من قبل مجموعة مسلحة مجهولة الهوية بعد اقتحام مقر صحيفة الحياة الليبية التابعة لفرع الهيئة ببنغازي وقامت بترويع الموظفين والصحفيين رافضة تقديم اي استدعاء رسمي أو إظهار أوراق رسمية توضح أسباب اقتيادهم للصحفي

- خطف المراسل التليفزيوني لقناة الـ 218 الإعلامي "علي الريفاوي" مساء السبت 26 مارس 2022 في سرت علي يد مجموعة مسلحة .

- اختطاف المصور الصحفي صدام الراشدي الساكت، الذي فقد الاتصال به منذ الساعة الثانية والنصف عصر السبت الماضي، أثناء تغطيته وقفة احتجاجية للمهاجرين أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في منطقة السراج بمدينة طرابلس

- التعدي علي الصحفية مبروكة المسماري، اثناء قيامها بمهمة عمل بأحد شوارع مدينة بنغازي لتغطية حدث للقناة التابعة لها، حيث قام عدة اشخاص بالتهجم عليها وتحطيم كاميراتها وحاولوا ضربها ولكنهم لم يتمكنوا نتيجة تدخل بعض الشباب لحمايتها

3- المنع من الوصول للمعلومة

- تم منع وطرد الصحفيين بأسلوب غير لائق في المؤتمر الصحفي لوزير الصحة والناطق باسم حكومة الوحدة داخل مبنى وزارة الصحة، من خلال رجال الامن الذي يعد انتهاكا لحرية الصحافة والحق في الوصول الي المعلومة .

تونس

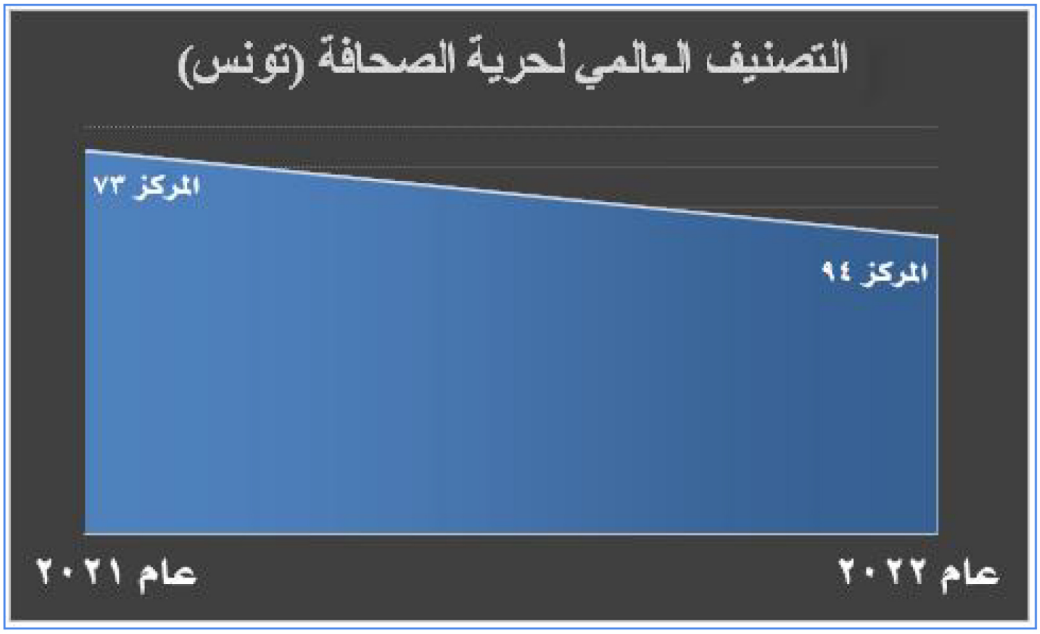

تمر تونس بأزمة حقيقة بين انقسامات حادة ليس فقط بين المؤيدين والمعارضين لقرارات الرئيس التونسي قيس سعيد بل حتي بين المعارضين انفسهم بعد أصدار الرئيس التونسي قيس سعيّد نسخة معدلة من مشروع الدستور الذي أثار جدلا كبيرا وانتقادات واسعة منذ نشره في الجريدة الرسمية اول يوليو .تمهيدا لاجراء استفتاء شعبي في 25 يوليو. وهو الامر الذي وصفه الخبراء بأن هذه الانقسامات من شأنها ان تهدد مستقبل تونس خاصة بعد اعلان بعض الاحزاب المعارضة ومنها حزب النهضة مقاطعة الاستفتاء والدعوة لعدم الامتثال الي الصناديق كما اعربت بعض الاحزاب ومنها الاحزاب اليسارية عن تخوفها من انفراد الرئيس قيس سعيد بالحكم والتشكيك في محاولته الجوار علي الحقوق الانسانية خاصة المتعلقة منها بنطاق الحريات ولا سيما حرية الرأي والتعبير بالرغم من تصريحاته الخاصة بهذا الشأن حيث أكد علي انه " لا مجال لفرض قيود على الصحافة".. هكذا صرح الرئيس التونسي قيس سعيد، يوم 5 مايو 2022، خلال بيان رسمي عبر صفحته الرسمية على "فيسبوك"، مؤكدًا تمسكه بحرية التعبير وحرصه على أن يكون الإعلام حرًا، خاصة وأن تونس لديها نصوص متعلقة بحرية الصحافة منذ أكتوبر 1884".

وعلي الرغم من ان وزارة الخارجية التونسية اكدت في بيانها الصادر باحتفالية اليوم العالمي لحرية للصحافة 2022 مدى التزام تونس التام بضمان الحق في حرية الرأي والتعبير في جميع الفضاءات بما في ذلك الفضاء الرقمي والمضي قدما نحو ضمان صحافة حرة ومسؤولة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي ، الا ان عدد من المنظمات الحقوقية والجمعيات الاهلية التونسية ونقابة الصحفيين التونسيين ترى ان هناك انتهاكات وتجاوزات تتعلق بممارسة حرية الصحافة نتيجة لارتفاع وتيرة محاكمات وايقافات الصحفيين واحالة المدنيين الى القضاء العسكري وانغلاق السلطة وتعتيمها على المعلومات وهو ما ادي وفقا لرؤيتهم لتراجع تونس في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، لتحتل المركز 94 بعد أن كانت في المركز 73 العام الماضي وفقا لمنظمة "مراسلون بلا حدود".

كما اتهمت نقابة الصحفيين التونسيين الحكومة الحالية بالمساهمة في تردي الحريات من خلال رفع يدها عمدا عن إصلاح المؤسسات الإعلامية العمومية التي تعاني من صعوبات إدارية ، ورفضها الدفع بمدراء في عدد من المناصب التي ظلت شاغرة منذ أشهر إثر موجة إقالات.،كما تشكو النقابة من انحسار هامش التعددية في البرامج السياسية بالتلفزيون العمومي.

اما الدولة فقد رفعت شعار "الصحافة تحت الحصار الرقمي" لتوضح التحديات التي تواجه حرية الصحافة والإعلام في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما تبعه من تدفق غير مسبوق للإشاعات والمعلومات المضللة والمغلوطة وعن تنامي العنف الرقمي وخطاب الكراهية.

ودعت عبر بيان رسمي الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على حقوق الإنسان لتعزيز حرية الصحافة وضمان حق الصحفي في النفاذ إلى المعلومة مع احترام الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية للأفراد وفقا لخصوصيات مهنة الصحافة وأخلاقياتها القائمة على ايصال المعلومة الصحيحة والموثوقة .

وأكدت على ان حرية الصحافة والإعلام تشكل حجر زاوية في منظومة حقوق الإنسان والحريات ودعامة أساسية للديمقراطية وسيادة القانون.

وانها ستواصل دورها الريادي في مجلس حقوق الإنسان عبر تقديم مشروع القرار المتعلق بسلامة الصحفيين ومشروع القرار المتعلق بحماية حرية التعبير على الانترنت، والمضي قدما نحو توفير البيئة التشريعية الملائمة لتعزيز حرية الصحافة وحماية الصحفيين ووضع الآليات الكفيلة بضمان الحق في التعبير و دعم حرية الصحافة ضمن مشهد إعلامي متعدد وحر ومسؤول.

البيئة التشريعية

انتهت تونس من اعداد مشروع دستور جديد وبدء التجهيز للاستفتاء عليه وقد طالبت الحكومة التونسية الجميع بالتوجه الي صناديق الاقتراع لضبط البيئة التشريعية ، في حين اعلن حزب النهضة وابرز المعارضين الي مقاطعة الاستفتاء واعتباره مسار غير قانوني ويهدف الي منح صلاحيات واسعة للرئيس خاصة بعد اصداره العديد من المراسيم و الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد والتي تم تصنيفها وفقا لرؤيتهم كاحد اشكال القيود التي فرضها علي حرية الرأي والتعبير ومنها اصداره لبعض المراسيم وتغليفها بغلاف غير قابل للنقض.

- ادانت نقابة الصحفيين موقف السلطة من رفضها لنشر الاتفاقية الاطارية المشتركة للصحفيين في الرائد الرسمي رغم صدور احكام نهائية (ابتدائي واستئناف) في القضاء الإداري تقضي بضرورة النشر الفوري الاتفاقية المشتركة وهو ما اعتبرته انتهاك للقانون وعدم احترام لأحكام القضائية.
- استمرار العمل بالمجلة الجزائية وقانون الارهاب وقانون حماية المبلغين والتي تتضمن فصول مفرطة في العمومية ومن شأنها تقييد حرية الرأي والتعبير ومخالفة المواثيق والمعايير الدولية.

انتهاكات حرية الرأي والتعبير في تونس

1- ارتفاع عدد الملاحقات القضائية :

- تشير التقارير الصادرة من نقابة الصحفيين التونسيين الي ارتفاع معدل الملاحقات القضائية للصحفيين مقارنة بالعام الماضي وقد تم ارجاء السبب في ذلك الي الاستمرار في التعامل مع التشريعات المقيدة مثل المجلة الجزائية و قانون الإرهاب و مجلة الاتصالات و قانون حماية المبلغين وما تتضمنها هذه التشريعات من معاني عامة غير محددة .

- وعلي هذا الغرار تم القبض علي الصحفية شهرزاد عكاشة، بسبب بيان أصدرته توضح فيه خطورة أن يتحول القضاء إلى سلطة تجريم لا سلطة حامية للحقوق والحريات إثر تدوينات أدانت فيها الممارسات الأمنية ضدها.

- اصدار حكم في حق الإعلامي عامر عياد من قبل المحكمة العسكرية الدائمة بتونس بسبب القائه قصيدة أحمد مطر الذي ينقد فيها غطرسة الحاكم العربي مع مواطنيه ومعارضيه وتوجهت له تهمة أتيان امر موحش في حق رئيس الجمهورية والجدير بالذكر ان هذا النوع من القضايا قد تم توقف العمل به بعد ثورة تونس 2010

- وبطاقة إيداع بالسجن في حق الصحفية شذى الحاج مبارك وثلاثة موظفين فيما يعرف اعلاميا بقضية شركة انيستالينغو حيث وجهت للمتهمين تهمة تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان علي مواجهة بعضهم البعض بالسلاح واثارة الهرج والقتل والسلب بالاراضي التونيسية ، والاعتداء علي احد رجال امن الدولة الداخلي ، والامر الموحش ضد رئيس الجمهورية بسبب المضامين التحريرية الالكترونية التي تحتويها شركتها علي مواقع التواصل الاجتماعي والتي تهدف الي تشويه صورة الرئيس ونظام الامن بتونس

الاعتداءات والتحريض ضد الاعلاميين

شهد هذا العام ارتفاع لنسبة الاعتداء علي الاعلامين التونسيين حيث بلغ مايقرب 214 اعتداء وفقا لتقرير نقابة الصحفيين التونسيين ، ومقارنة بالعام الماضي والتي بلغ فيها ما يقرب من 86 اعتداء وتصدرت فترة اصدار الاوضاع الاستثنائية علي المعدل الاكبر من فترة الاعتداءات والتي شهدت اشكال مختلفة من الاعتداءات منها العنف الجسدي والتحريض والتهديد بالعنف من جهات خاصة من مؤيدي ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيد .

- تعرض الصحفي أمير السعداوي لحملة تحريض وتهديد على منصات التواصل الاجتماعي بسبب تغطيته الاحتجاجات التي شهدتها منطقة عقارب بولاية صفاقس، على خلفية أزمة مصب النفايات بالجهة، حين قام بعض المدونين والناشطين بترويج اتهامات بحقه عن تعمده التفريق بين مدينة صفاقس والمعتمديات التابعة لها ذات الطبيعة الريفية.

- أما الصحفية غاية بن مبارك بموقع مشكال التونسي، فقد تعرضت للترهيب والاعتداء اثناء تغطية الاحتجاجات يوم 14 يناير 2022حيث تم منعها من التصوير.

عوائق الحصول علي المعلومة

تمثلت اهم عوائق الحصول علي المعلومة في رفض الاعلاميين لصدور المنشور الحكومي الخاص بقواعد الاتصال الحكومي للفاعلين في قطاع الإعلام الذين يجمعون على وجود صعوبات حقيقية في النفاذ إلى المعلومة الرسمية والتواصل مع مؤسستي الرئاسة والحكومة، خاصة بعد صدور المنشور الحكومي الذي يمنع على الوزراء وكتاب الدولة الظهور إعلاميا دون التنسيق مع رئاسة الحكومة حول شكل ومضمون التدخل الاعلامي .

- تم ايقاف نهائي للبرنامج الاجتماعي "القفة" الذي يبث على قناة حنبعل الخاص بالاعلامية هالة الذوادي من قبل قرار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهايكا"،الصادر الثلاثاء 5 يوليو .

- تم ايقاف بث بث قناة "الزيتونة" التلفزيونية، المقربة من حزب النهضة الإسلامي والناقدة بشدة للرئيس قيس سعيد، وذلك بسبب مزاولة عملها دون ترخيص من قبل الهيئة المستقلة لتنظيم الإعلام السمعي والبصري في تونس (الهايكا) الأربعاء (السادس من أكتوبر 2021) .

- منع الصحفيين من حضور الاجتماعات الرسمية الا بتصريح مسبق مما يعرق الحق في الوصول الي المعلومة مع صعوبة الحصول علي التصريحات الخاصة حيث تم رصد 40 حالة تم فيها منع الصحفيين من العمل في المناسبات الرسمية .

اليمن

تراجعت حرية الرأي والتعبير في اليمن خلال العشر سنوات في ظل مواجهتها للحروب المستمرة علي الجماعات المتطرفة ولاسيما الحوثيين ، مما اثر عليها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ما انعكس بشكل كبير علي كافة الحقوق الانسانية ، ومنها تردي حال الصحفيين المادية في ظل اغلاق المؤسسات الاعلامية واحكام قبضة الحوثيين علي بعض المواقع الصحفية بالاضافة الي التهديدات وكم الاغتيالات التي طالت العديد من الاعلاميين بهدف ترويع الاعلاميين لتكميم افواههم واحكام السيطرة علي وسائل الاعلام اليمنية ، وهو ما دعا المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس جروندبرججميع الأطراف اليمنية إلى حماية حرية الصحافة.

البنية التحتية للشبكة المعلوماتية

بالرغم من الاهتمام الذي توليه وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن من محاولات استكمال الربط الشبكي والخدمات الالكترونية وتنفيذ اعمال التوسعة والتطوير لشبكات الاتصالات والانترنت -التي بدأت متأخرة ومحدودة في اليمن - لتوفير الاحتياجات اللازمة للمواطنين الا ان قطاع الاتصالات اليمني يأتي في مرتبة متأخرة دوليا حيث يعد قطاع الاتصال اليمني من اكثر القطاعات التي طالتها يد التدمير بنسبة كبيرة من العبث والدمار من قبل الاطراف المتحاربة ، حيث قدرت الخسارة في هذا القطاع بقرابة 6,45 مليار دولار حتي ابريل 2022 والحق الضرر ب14 مليون مستخدم .

واستهدفت جماعة الحوثيين قطع خدمة الانترنت بشكل كامل عن جميع انحاء البلاد وذلك بتعمد تدمير مركز الاتصالات غرب اليمن في يناير 2022 والتي ادي لحرمان اليمنيين من خدمة الانترنت مدعية في ذلك بان التحالف العربي هو من اصابها من اجل تحريض الرأي العام ضد التحالف.

أشار وكيل وزارة الاعلام اليمني اسامة الشرمي الي ان خدمة الاتصالات والصفر الدولي تخضع لعمليات تحكم وتجسس حوثية بالاضافة الي ابتزاز بمحدودية البيانات ونقاط النت المسموحة للمناطق المحررة مؤكدا ان المليشيات تستخدم آليات ماتوية واساليب غير قانونية وطالب بفصل كابل الاتصالات الدولية عدن جيبوتي وكابل الانترنت فالكون المهرة بالاضافة للكابل البحري في عدن والمطالبة بتأسيس بوابة انترنت وطنية محررة ذات حزم بيانات محترمة وربطها وتوزيعها علي جميع المحافظات دون استثناء وبعيدا عن الحوثيين .

وطالب ناشطون واعلاميون في حملة الكترونية واسعة تحت هاشتاج #تحرير الاتصالات مطلب وطني من قبضة ميليشا الحوثي التي تستخدم موارده لتمويل حربها ، وطالبت الحملة الحكومة بتحرير قطاع الاتصالات والانترنت من قبضة الحوثيين التي تستخدمه في جني ايرادات ضخمة وتستخدمه في رصد الاحداثيات لاستهداف المدنيين ورصد مكالماتهم والتجسس عليهم بالاضافة الي تعمدها الي اضعاف الخدمة او قطع الانترنت نهائيا .

و اظهرت وثيقة بتاريخ 4 يونيو 2022 وفقا لموقع العربية نت توجيها من وزير الاتصالات في حكومة الميليشات غير المعترف بها دوليا الي مديري شركات الاتصالات بتوريد 1% من كل فاتورة اتصالات الي صندوق أسر القتلي الحوثيين وهو ما قدر بين خمسة وستة مليارات ريال سنويا فقط من ايرادات الهاتف النقال دون الثابت والدولي وخدمات الانترنت.

معوقات حرية الرأي والتعبير

1- التشريعات الاعلامية

تعاني اليمن من غياب التطبيق التشريعي فبالرغم من وجود النصوص القانونية الدستورية والتوقيع علي الاتفاقات الدولية والمعاهدات الدولية التي من شأنها ان تصون وتحمي حرية الرأي والتعبير الا ان الممارسات القانونية الضعيفة للقانون جعلت هناك حالة من الفراغ والتعسف والافلات من العقاب لمنتهكي هذه الحقوق .

يحد قانون العقوبات اليمني من ممارسة حرية الرأي و التعبير حيث يضع محددات فضفاضة مثال "مصلحة الأمن القومي" أو "ضمن حدود القانون"، كما يتضمن القانون لائحة بعدة جرائم خطابية، مثال الارتداد عن الدين الذي يحاكم بالإعدام وفقا للمادة ٢٥٩

الي جانب ما يضعه قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1995 من مرسوم بطريقة غامضة حول أنواع الاخبار التي يمكن نشرها ، واستخدام السلطات المتعاقبة)المادة 103)لفرض رقابة علي الصحافة المستقلة، وبسبب حالة الحرب التي يمر فيها البلد فقد ارتفع منسوب الممارسات التعسفية والانتهاك في حق وسائل الإعلام والصحفيين من خلال مراسيم غير معلنة أو تحت ما يوصف بمفهوم "إعادة تنظيم الإعلام وبالرغم من وجود عدة مبادرات لإصلاح قانون الصحافة والمطبوعات، لم يتم سن أية تعديلات الي عام 2022.

ولم يقتصر الامر علي ضعف البنية التشريعية التي تحمي حرية الرأي والتعبير بل زاد عليها ممارسات الجماعات الحوثية التي لم تعتد بهذه التشريعات ضاربه بها عرض الحائط وفرضت سياجا للعاملين والمؤسسات الاعلامية بهدف تكميم افواه المعارضة ووسائل الاعلام مما خلق بيئة خصبة لانتشار الاخبار المضللة والشائعات وجعل الحصول على المعلومة من الامور الاكثر صعوبة بالنسبة للجمهور.

2- الاعتداء علي الصحفيين

تفرض جماعة الحوثيين قيودا كبيرة على العمل الصحفي في المناطق التي تسيطر عليها، إذ اقتحمت وأغلقت عددا كبيرا من مقرات وسائل الإعلام المعارضة لسياساتها في العاصمة صنعاء، وبينها قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وصحف ومواقع إلكترونية، واحتجزت عددًا من الصحفيين العاملين فيها، فيما اضطر عدد كبير من الصحفيين المعارضين إلى الفرار من البلاد والعمل من الخارج لضمان أمنهم وسلامتهم.

- ويتعرض الصحفيون في اليمن لانتهاكات وجرائم متعددة من كافة أطراف النزاع، وفق منظمات إعلامية وحقوقية في مارس 2022، دعت نقابة الصحفيين اليمنيين إلى الإفراج عن 3 صحافيين.

- في سجون الحوثيين بالعاصمة صنعاء، مناشدة كافة المنظمات الدولية المعنية بحرية التعبير إلى مواصلة الجهود لإنهاء معاناتهم.

- بلغت عدد الانتهاكات التي طالت الصحفيين وتداعيات الحرب على الحريات الإعلامية والتي قاربت الي 2400 انتهاك ضد الصحفيين من مختلف أطراف الصراع في اليمن خلال العام الماضي وقفل للمرصد الاعلامي اليمني .

- واختلفت حالات الانتهاك التي تعرض لها الصحفيين والاعلاميين باليمن حيث شملت قرابة 86 حالة خلال فترة لم تتجاوز الشهر تمثلت في 4 حالات قتل وهم أحمد بوصالح وطارق مصطفى وأحمد باراس والصحفية رشا الحرازي، 15 حالات إصابة واعتداء اثناء العمل و 18 حالة اعتقال و 13 حالة تهديد و15 حالة محاكمة واستجواب من قبل نيابات وأقسام شرطة و 12 حالة نزوح و 5 حالات اقتحام ونهب وإيقاف مؤسسات إعلامية و 4 حالات ما بين اقتحام منازل ونهب وتحريض وفصل تعسفي.

- وطالبت العديد من المنظمات الحقوقية اليمنية والدولية مليشيات الحوثيين بأطلاق سراح الصحفيين المعتقلين لديها الا انها رفضت كل المطالب المحلية والدولية الخاصة بأطلاق سراح الصحفيين عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، أكرم الوليدي، حارث حميد، واعتقلت مؤخرا الصحفية نادية مقبل في صنعاء

- تم اغلاق اذاعة "صوت اليمن" في صنعاء علي يد الحوثيين في صورة واضحة لتقييد حرية الاعلام ، بالاضافة لغلق العديد من المؤسسات الاعلامية الاهلية والمعارضة وتسريح العاملين بها مع وقف صرف رواتبهم .

- كما استخدمت جماعة الحوثيين ممارسات مقيدة لحرية الرأي والتعبير تمثلت في منعها لظهور الصحفيين في أي وسائل اعلام اجنبية الا بعد حصولهم علي تصريح وموافقة من وزارة الاعلام الخاضعة لسيطرة الجامعة كما حدث للصحفي محمد شبيطه، كما منعت الجماعة الصحفيين من التصوير ألية تقارير صحفية وتلفزيونية دون تصريح مسبق

- وطالبت نقابة الصحفيين اليمنيين السلطات المختصة بعدن تحمل مسؤولياتها في حماية الصحفيين في ظل استمرار مسلسل التهديدات التي تلاحق الصحفيين اثناء تأدية عملهم ، وكان من ابرز هذه التهديدات الصحفي فتحي بن لزرق، رئيس تحرير صحيفة عدن الغد، من قبل الحارس الشخصي لمدير شركة النفط بعدن نظرا لنشره اخبار تتعلق بالشركة وتمس حقوق المواطنين بالاضافة الي تهديد الصحفية نبيهة الحيدري قبل أيام في عدن لتهديدات ومضايقات من أرقام مجهولة، بالتزامن مع تشييع جثمان شقيقها الصحفي صابر الحيدري الذي اغتيل في عدن، وعثر سكان محليون على جثة المصور الوافي، داخل سيارته بالقرب من محطة وقود، في منطقة وادي القاضي شمال مدينة تعز، وعليها آثار طعنات بالسكين.

- ادت هذه الجرائم الي تردي الاوضاع المعيشية والمهنية للعاملين في مجال الاعلام اليمني خاصة مع افلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب وهو ما اسفر عن عزوف قطاع واسع من الصحفيين عن العمل والانضمام الي قوائم البطالة بحثا عن النجاة في ظل بيئات عمل سيئة وغير آمنة

التوصيات

ترحب الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان بانعقاد الحوار الوطنى فى مصر والتطورات الايجابية التي يشهدها ملف حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والتوسع فى قوائم الإفراج عن المحبوسين ومن بينهم صحفيين واستجابة الدولة لمطالب المجلس القومى لحقوق الانسان بالتعاون مع لجنة العفو الرئاسى لاستمرار صدور قوائم متتالية للمحبوسين .

تدين الشبكة تورط قوات الاحتلال الاسرائيلى فى قتل الصحفية الفلسطينية شيرين ابو عاقلة وتدعو أجهزة الأمم المتحدة المعنية للتحقيق فى الجريمة وتقديم مرتكبها إلى المحاكمة الدولية وتوفير الحماية للصحفيين فى الاراضى الفلسطينية المحتلة .

تدين الشبكة قتل الصحفيين والإعلاميين في اليمن وعمليات الاستهداف التي يتعرض لها الصحفيين فى عدد من الدول العربية وتدعو الحكومات فى تلك الدول الى توفير الحماية للصحفيين من أجل مواصلة عملهم والتزاماً بتعهداتها الدولية ذات الصلة .

- ضرورة العمل الدولي لإيجاد إطار قانوني شامل للحقوق الرقمية وحماية بيانات الأفراد فلا يزال التعامل مع هذه القضايا يحتاج للمزيد من الجهود لتطوير وتحسين التعامل مع التهديدات والجرائم عبر الفضاء السيبراني خاصة في الجرائم عابرة الحدود .

- ترى الشبكة أن خطاب الكراهية من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها المجتمعات العربية وأن هناك ضرورة لتبني برامج وطنية لمكافحة خطاب الكراهية والتمييز في المناهج الدراسية والالتزام فى الإعلام بما يضمن السلام الاجتماعى .

- الاهتمام برفع الوعي لدي الاعلاميين من خلال تطبيق مواثيق الشرف الاعلامية وكذلك مساندة المجتمع المدني برصد وتتبع خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي من شأنها أن تهدد تماسك المجتمعات .

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

- إجراء المزيد من برامج التوعية بالحقوق الرقمية من خلال تفعيل الأدوار الاعلامية والمنصات الرقمية التابعة للمنظمات الحقوقية لكافة الفئات من مستخدمي الفضاء السيبراني وخاصة الإعلاميين من أجل نشر ثقافة حقوق الانسان الرقمية لتوفير الضمانات اللازمة للعمل في مناخ آمن بعيدا عن التهديدات والابتزاز والتتبع خاصة في الدولة الاكثر التهابا ، والعمل على رفض التنمر والابتزاز الإلكتروني .

- العمل على تقديم الدعم النفسي لضحايا الابتزاز والتنمر الإلكتروني من جانب مؤسسات المجتمع المدنى بما يسمح بإعادة إدماجهم مرة أخرى في محيطهم الاجتماعى .

- التوصل لخريطة أكثر منهجية للتحديات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون؛ والعمل على تطوير قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الحماية الذاتية؛ وتحسين الحوار مع شركات الاتصالات الإلكترونية وإجراء المزيد من التدريبات لضمان توفير الحماية الإلكترونية الذاتية للأفراد والصحفيين

- علي الدول أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في التدخل لإيقاف نزيف الهجمة المنظمة والهمجية على الصحفيين/ات ووسائل إعلام على اعتبار أنه لا يمكن بناء الدول دون إعلام مهني يكون في خدمة الصالح العام و اعتبار أن الميليشيات الإلكترونية باتت التهديد الحقيقي لحرية الصحافة والرأي والتعبير وأنها تؤثر على حق الإنسان في الحصول على المعلومات الصحيحة .

- تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعية تصاغ بصفة تشاركية تراعي التزامات الدول بحماية الصحفيين/ات وحرية الصحافة وتلغي الفصول القانونية المعادية لحرية التعبير وإزالة كل العوائق التي تحول دون وصول الصحفي للمعلومة وتوفير الحماية القانونية له أثناء أداء مهامه.

- دعم جهود المجتمع المدني في مجال الرصد والتوثيق وبناء استراتيجيات عمل للمعالجة المعمقة لأسباب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

المراجع

1- تقرير لجنة حماية الصحفيين 2020 https://cpj.org/ar/2023/

2- تقرير منظمة " مراسلون بلا حدود لتصنيف حرية الصحافة عام 2023

3- نقابة الصحفيين المصريين

https://www.ejs.org.eg/page.php?id=2408937

4- تقرير وحدة الايكونومست عن مؤشر الانترنت الشامل

https://corporatenetwork.com2022/

5- التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس ، نقابة الصحفيين الوطنيين التونسيين http://snjt.org/

6- اتحاد الصحفيين في الجمهورية العربية السورية

https://journalists-u.org.sy/

7- رابطة الصحفيين السوريين https://syja.org/

8- تقرير نقابة الصحفيين اليمنيين https://www.yemenjs.net/?p=698

9- نقابة الصحفيين الليبين

https://www.facebook.com/mediaandjournalists/

10- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

https://www.ohchr.org/ar/documents/thematic-reports/ahrc2737-right-privacy-digital-age-focus-surveillance-report-office

خريطة الامين العام للتعاون الرقمي

11- https://www.un.org/ar/content/digital-cooperation-roadmapovd/

12- مؤسسة الحق الفلسطينية

https://www.facebook.com/alhaqorganization/?locale=ar_AR

13- النقابة الوطنية للصحفيين التونيسيين

http://snjt.org/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA